المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد خادم الحرمين الشرفين لأبحاث الحج

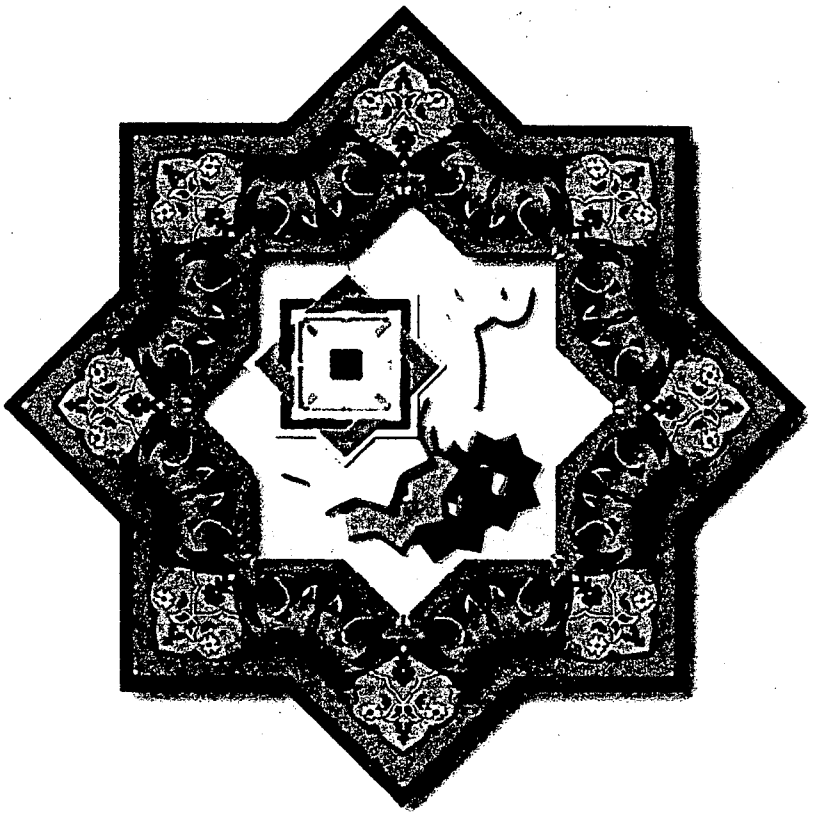

تقويم شرعي اقتصادي لخدمات البنوك ومراكز الصرافة المقدمة للمعتمرين في مكة المكرمة

الدكتور / أحمد الحسني – معهد خادم الحرمين الشرفين لأبحث الحج

١ – ٣ ذو القعدة ١٤٢٣ هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد خادم الحرمين الشرفين لأبحاث الحج

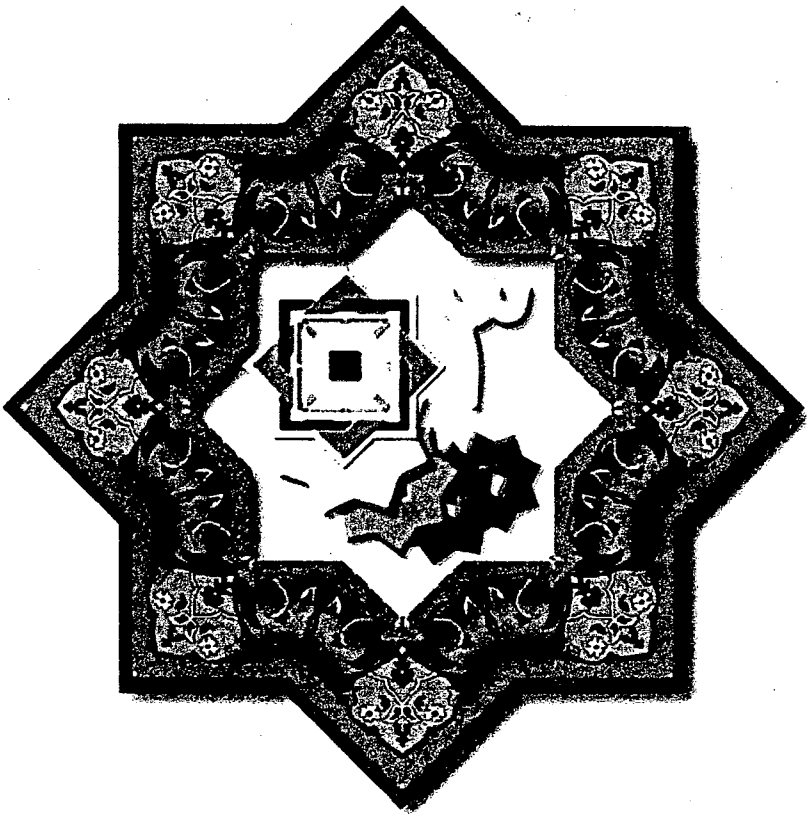

تقويم شرعي اقتصادي لخدمات البنوك ومراكز الصرافة المقدمة للمعتمرين في مكة المكرمة

الدكتور / أحمد الحسني – معهد خادم الحرمين الشرفين لأبحث الحج

١ – ٣ ذوالقعدة ١٤٢٣هـ

وزارة التعليـــم العـــالي
جامعة أم القرى
معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج

تقويم شرعي اقتصادي لخدمات البنوك ومراكز الصرافة المقدمة للمعتمرين في مكة المكرمة

رمضان ١٤٢٠هـ

الباحث الرئيس: د. أحمد بن حسن أحمد الحسني
أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى
الباحثان المشاركان : أ.د عبد القادر محمد عبد القادر عطية
باحث بمعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج
د. سامي ياسين برهمين
أستاذ مساعد بمعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج

ملخص

تقويم شرعي اقتصادي لخدمات البنوك ومراكز الصرافة المقدمة للمعتمرين في مكة المكرمة

باحث رئيس : د. أحمد بن حسن الحسني

باحثان مشاركان : أ.د عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية

د. سامي بن ياسين برهمين

يهدف هذا البحث إلى تقويم خدمات البنوك ومحلات الصرافة المقدمة للمعتمرين من وجهتي النظر الشرعية والاقتصادية ، بالإضافة إلى دراسة الصعوبات التي تواجههم عند التعامل بوسائل الدفع المختلفة ، واقتراح بعض الحلول لها. واعتمدت الدراسة في تحليلها على ثلاث عينات من البنوك ومراكز الصرافة والمعتمرين . وقد أوضحت النتائج أن المعتمرين يستخدمون ثلاث وسائل دفع في تعاملاتهم هي : النقود السائلة والبطاقات المصرفية والشيكات السياحية ، غير أن النسبة الغالبة منهم تستخدم النقود السائلة . وتبلغ النسبة التي تتعرض لمخاطر تحويل العملة من المعتمرين ٥٥ % تقريبا . ويواجه المعتمرون بعض المشاكل مثل سرقة النقود ، والزحام في البنوك ومراكز الصرافة ، ورفض بعض الوحدات المصرفية للتعامل بالبطاقات المصرفية والشيكات السياحية ، وغيرها. وتقترح الدراسة تدعيم فكرة إنشاء صندوق للأمانات لحفظ أشياء المعتمرين فيها ، مع إصدار بطاقة خاصة بهم تقلل من استخدام النقود السائلة وتتمتع بالقبول العام من قبل جميع المحلات والبنوك ومراكز الصرافة.

An Islamic and Economic Evaluation to the Services Of Banks and Foreign Exchange Centers Rendered to the Mutamers in Makkah Al-Mokaramah

Dr. Ahmed El-Hasany
Dr. Abd El-kadr Attia
Dr. Samy Barhameen

This paper aims at : evaluating the services of both banks and foreign exchange centers to the Mutamers from Islamic and economic points of view, studying the problems that face Mutamers in this context , and suggesting some solutions to these problems. The study uses three types of samples for : banks, foreign exchange centers, and Mutamers .

The results show that Mutamers use three payment means : cash money , travelers checks , and credit cards. However , the vast majority use cash money . The percentage that face foreign exchange risk is estimated to be 55% approximately . Mutamers face some problems such as : stealing of money, congestion in front of banks and foreign exchange centers , and refusal of some banking units to deal with credit cards or travelers checks.

It is suggested to support the ideas of establishing a safe-house in which the Mutamers can keep their belongings, and issuing a new type of credit cards that can be used by Mutamers instead of cash money .

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نـــتوجه بالشكر والعرفان لمعالي مدير الجامعة المكلف أ.د ناصر الصالح على دعمه لمعهد خادم الحرمين الشريفين وتشجيعه المتواصل للباحثين مما يساعد في إنهاء الأبحاث على نحو أفضل .

كمـــا نـــتوجه بالشكر والتقدير لسعادة الدكتور أسامة بن فضل البار عميد معهد خادم الحرمين الشـــريفين لأبحـــاث الحـــج على الجهد الكبير الذي يبذله في متابعة الباحثين ودعمه وتشجيعه المســـتمرين لهم ، مما كان له الأثر الكبير في إخراج هذا البحث على هذه الصورة . كما نتوجه بالشكر لفريق العمل من مساعدي الباحثين و الطلاب الذين قاموا بجمع البيانات من المعتمرين والمصـــارف ومراكز الصرافة بمكة المكرمة ، فجزى الله الجميع خير الجزاء وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباحث الرئيس

تقويم شرعي اقتصادي لخدمات البنوك
ومراكز الصرافة المقدمة للمعتمرين في مكة المكرمة

(١) مقدمـه:

الحمـد لله رب العـالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين .. وبعد

فيـترتب عـلى قدوم المعتمرين من الخارج إلى أرض المملكة العربية السعودية زيـادة الطـلب على العملة المحلية ممثلة في الريال السعودي من ناحية، وزيادة عرض العمـلات الأجنـبية ممثلة في عملات الدول الإسلامية وبعض العملات الدولية كالدولار والإسـترليني مـن ناحية أخرى. ويؤدي هذا إلى زيادة نشاط البنوك ومحلات الصرافة، خاصة فيما يتعلق بتحويل العملات الأجنبية إلى الريال السعودي.

ويلاحـظ فـي هـذا الصـدد أن المعـتمرين قـد يختلفون في وسيلة الدفع التي يسـتخدمونها. فبعضهم يحمل نقوداً سائلة، وبعضهم يرغب في استخدام بطاقات مصرفية مـثل الفيزا كارد، والماستر كارد، والأمريكان اكسبريس وغيرها، وهناك من يحمل معه شيكات سياحية. وتواجه هذه المجموعات أحياناً بعض الصعوبات عند استخدامهم لوسائل الدفـع المختـلفة. فبالنسـبة لـلمجموعة التي تستخدم بطاقات مصرفية قد ترفض بعض المحـلات الـتجارية قـبولها كوسيلة دفع، وبالنسبة للشيكات السياحية قد ترفض بعض المحـلات المصـرفية صـرفها. كما قد تتعرض النقود السائلة وكذا البطاقات المصرفية والشيكات السياحية للضياع والسرقة.

ويحاول هذا البحث إلقاء الضوء على المشاكل التي تواجه المعتمرين عند تعاملهم بوسائل الدفع المختلفة، وتقويم خدمات البنوك ومحلات الصرافة المقدمة للمعتمرين.

(٢) أهداف البحث:

يهـدف هذا البحث إلى تقويم خدمات البنوك ومراكز الصرافة المقدمة للمعتمرين فـي مكـة المكرمة من وجهتي نظر شرعية واقتصادية، ودراسة الصعوبات التي تواجه المعتمريـن عـند اسـتخدام وسـائل الدفع المختلفة، أو عند تعاملهم مع البنوك ومحلات الصرافة. وبصورة أكثر تحديداً تتمثل أهداف هذا البحث في:

١- تقويم خدمات البنوك ومحلات الصرافة للمعتمرين من وجهة نظر شرعية.

٢- تقويم خدمات البنوك ومحلات الصرافة للمعتمرين من وجهة نظر اقتصادية.

٣- دراسة الصعوبات التي تواجه المعتمرين عند استخدام وسائل الدفع المختلفة.

٤- اقتراح حلول للصعوبات التي تواجه المعتمرين في تعاملاتهم المصرفية.

(٣) خطة البحث :

يتضـمن هذا البحث ثمانية مباحث بالإضافة إلى المقدمة والأهداف وخطة البحث. وتتمثل هذه المباحث فيما يلي:

المبحث الأول: التعريف بوسائل الدفع التي يستخدمها المعتمرون.

المبحث الثاني: التكييف الفقهي لوسائل الدفع التي يستخدمها المعتمرون.

المبحث الثالث: وصف عينات الدراسة.

المبحث الرابع: تحليل سلوك المعتمرين تجاه وسائل الدفع المختلفة.

المبحث الخامس: تقويم خدمات البنوك ودور الصرافة من وجهة نظر المعتمرين.

المبحث السادس: المشاكل التي تواجه المعتمرين في تعاملهم مع وسائل الدفع.

المبحـث السـابع: مـدى ملائمة بعض الحلول المقترحة لمشاكل المعتمرين في التعامل بوسائل الدفع.

المبحث الثامن: نتائج وتوصيات.

المبحث الأول

التعريف بوسائل الدفع التي يستخدمها المعتمرون

لقد اتضح من الدراسة الميدانية التي قام بها الباحثون على عينة من المعتمرين في شهر رمضان ١٤٢٠هـ [1] أن كثيرا من المعتمرين يستخدمون في تعاملاتهم ثلاثة أنواع من وسائل الدفع: النقود السائلة ، والبطاقات المصرفية، والشيكات السياحية. ولعل من المفيد أن نعرف وسائل الدفع هذه منذ البداية، حتى يتسنى لنا معرفة الأحكام الشرعية والآثار الاقتصادية المترتبة على استخدامها.

(١-١) النقود السائلة: Cash money

يحمل قطاع كبير من المعتمرين نقوداً سائلة معهم لاستخدامها في تعاملاتهم داخل مكة المكرمة والمدينة المنورة وغيرها من المدن السعودية التي يمرون بها. فمنهم من يحمل الريال السعودي بعد أن قام بشرائه من موطنه إذا كان قادماً من الخارج. ومنهم من يحمل عملات أجنبية دولية مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني وغيرها من العملات القابلة للتحويل والمعترف بها دولياً. ومنهم من يحمل عملات أجنبية محلية وهي عملات لدول نامية غير قابلة للتحويل دولياً على نطاق واسع وإن كانت قابلة للتداول داخل أوطانها مثل الروبيه الإندونيسية والروبية الباكستانية والروبيه الهندية وغيرها.

ويلاحظ هنا أن من يحملون معهم ريالات سعودية ربما لا يحتاجون للتعامل مع البنوك أو دور الصرافة داخل المملكة العربية السعودية لإجراء عمليات تحويل عملة، إلاّ إذا تبقت معهم مبالغ نقدية بالريال السعودي بعد الانتهاء من العمرة ورغبوا في تحويلها إلى عملات أجنبية أخرى. وفي هذه الحالة نجد أن شراء الريالات السعودية من خارج الحدود الجغرافية للمملكة وجلب المعتمرين لها معهم يكون بمثابة تقليل للالتزامات السعودية

---

[1] سوف يتم وصف هذه العينة بالتفصيل في المبحث الثالث من الدراسة.

تجاه الأطراف الخارجية التي تحمل عملته بقوة شرائية تساوي قيمة هذه العملة[٢]. وعندما يقوم المعتمرون بإنفاق هذه الأموال داخل المملكة فإنهم يقللون من التزامات الاقتصاد السعودي حيال الاقتصادات الأجنبية . وفي حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم توفر احتياطات كافية من العملات الأجنبية الدولية فإن هذا النوع من الإنفاق قد يترتب عليه ضغوط تضخمية في الداخل. ويرجع هذا لعدم مقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي للاستجابة لزيادة طلب المعتمرين وعدم توفر العملات الأجنبية الدولية اللازمة للاستيراد من الخارج، غير أن مثل هذا الأثر ليس من المحتمل أن يحدث في المملكة العربية السعودية نظراً لأن توفر احتياطات العملات الأجنبية الدولية لديها يمكنها دائماً من استيراد كميات كافية من السلع لمواجهة الزيادة في طلب المعتمرين.

وفي حالة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي فإن زيادة إنفاق المعتمرين الذي يحملون معهم ريالات سعودية يزيد من الناتج المحلي ومن مستويات التوظف وينعش الاقتصاد السعودي.

أما بالنسبة للمعتمرين الذين يحملون معهم عملات أجنبية دولية فإن تحويلها للريال السعودي بالداخل يزيد من احتياطات المملكة من العملة الأجنبية أي يزيد من الأصول المالية الأجنبية المملوكة لها. وفي هذه الحالة فإن زيادة إنفاق المعتمرين لا تنطوي على ضغوط تضخمية لأنها تتم في صورة عملات أجنبية دولية يمكن استخدامها في استيراد سلع من الخارج لمواجهة الزيادة في طلب المعتمرين في حالة عجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن الاستجابة لذلك.

وفيما يتعلق بالمعتمرين الذين يحملون معهم عملات أجنبية غير قابلة للتحويل دولياً فإن قبولها يكون بمثابة زيادة ديون الدول النامية المُصدِرة لها تجاه المملكة، مع وجود صعوبة في تحصيل هذه الديون. ولعل السبب في ذلك هو أن هذه الدول ليس لديها الكثير الذي يمكن شراءه منها بعملتها. ولذلك فإن كثيراً من البنوك لا تقبل تحويل هذه

---

(2) Salvatore, D. Internation al Economices, London: Prentice Hall Internation al Editions, (5 th edition), 1995, ch 14.

العملات في المملكة ويقتصر تحويلها على مراكز الصرافة التي تقبلها لتحقق أرباحاً من إعادة بيعها للفئة التي تقبل على شرائها عند السفر للبلاد التي أصدرتها.

(١-٢) البطاقات المصرفية: Bank Cards

تنقسم البطاقات المصرفية إلى قسمين رئيسين[٣]: هما بطاقات السحب المباشر وبطاقات الإقراض. ونتعرض لكل واحدة منها بنوع من التفصيل فيما يلي:

(١-٢-١) بطاقات السحب المباشر من الرصيد Debit Card : وتصدرها المصارف لعملائها- في الغالب- بدون أية رسوم، و يغلب استعمالها في الدول الإسلامية والعربية[٤]، ومنها المملكة العربية السعودية. ويحصل العميل على هذه البطاقة من المصرف بعد أن يقوم بفتح حساب جاري لديه، يودع فيه مبلغاً نقدياً، يخول له السحب في حدوده بواسطة هذه البطاقة من ماكينات وأجهزة الصرف الآلي (ATM) الخاصة بالمصرف المصدر أو المصارف الأخرى المشتركة في عضوية البطاقة[٥]. كما يستطيع حامل هذه البطاقة أن يشتري السلع بواسطتها من المحلات التجارية التي تقبل التعامل بها، وأن يحصل على خدمات من المؤسسات الخدمية المرتبطة مع المصارف التجارية المصدرة لها. ويمكنه عمل ذلك بتقديمها للبائع أو مقدم الخدمة الذي يقوم بدوره بتمريرها في الجهاز المعد لذلك فإذا تم قبولها يخرج الجهاز إيصالاً أو سنداً بكامل العملية ثم يوقع حامل البطاقة على السند الذي يحتوي على صورتين يظهر فيها التوقيع أيضاً ويتسلم

---

(3) عبد الوهاب أبو سليمان، البطاقات البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد، دمشق، دار القلم، جدة، مجمع الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ص ٨٥، ٨٨.

(4) محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية المحاسبية لبطاقات الائتمان، مصر، إيترك، ١٩٩٧م، ص١٨،١٧.

(5) يوجد في المملكة العربية السعودية شبكة موحدة للصرف الآلي (الشبكة السعودية) SPAN لتسهيل عملية السحب النقدي لحاملي هذه البطاقات. وجرت العادة في المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية على السماح لحامل هذه البطاقة بالسحب النقدي في حدود خمسة آلاف ريال في اليوم الواحد حتى وإن كان رصيده يزيد عن الخمسة آلاف، وأما إن كان رصيده يقل عن هذه المبالغ فلا يسمح له بالسحب إلا بمقدار رصيده، وهناك بطاقات مميزة تعطى للعملاء أصحاب الأرصدة الكبيرة ويسمح لهم بسحب مبالغ نقدية قد تصل إلى عشرين ألفا في اليوم الواحد.

صـــورة مـــن الســـند ويحـــتفظ البائع أو مقدم الخدمة بالأصل ويرسل الصورة الأخرى للمصرف المصدر لتسجل في رصيد حامل البطاقة في الجانب المدين وتحسم من رصيده المودع لدى المصرف. وهناك استخدامات أخرى لهذا النوع من البطاقات بحيث يستطيع حاملها التعرف على رصيده، أو طلب كشف حساب مختصر أو تفصيلي له، أو التحويل بيـــن حســـاباته، أو سداد فواتير الكهرباء والهاتف، وذلك بإدخال هذه البطاقة في ماكينات وأجهزة الصرف الآلي ثم إدخال رقمه السري فتظهر له خيارات العمليات السابقة.

(١-٢-٢) بطاقات الإقراض " الائتمان" ، وهي أنواع:

(١) بطاقـــة الإقراض " الائتمان" الخالي من الزيادة الربوية Charge Card، ويطلق عليها أيضـــاً بطاقة الحسم " الخصم" الشهري[٦]. ولا يتطلب الأمر من العميل الراغب في الحصـــول على هذه البطاقة أن يفتح حساباً جارياً لدى المصرف أو الجهة المصدرة كمـــا هـــو الحـــال في بطاقة السحب المباشر من الرصيد، وإنما يدفع- في الغالب- رسوماً سنوية فقط. وإذا ما قام العميل باستخدام هذه البطاقة للحصول بواسطتها على الســـلع أو الخدمات[٧]، تتم المحاسبة معه شهرياً عن طريق كشف الحساب الشهري المرسل له من المصرف المصدر. ويتضمن هذا الكشف المبالغ النقدية المستحقة عليه مقـــابل مـــا اشـــتراه من سلع أو ما حصل عليه من خدمات أو مسحوبات نقدية من ماكيـــنات وأجهزة الصرف الآلي بواسطة هذه البطاقة، وبشرط أن لا تتجاوز المبالغ الـــنقدية المســـتحقة عليه الحد الأعلى المسموح له الاستفادة به والذي تم الاتفاق عليه ابـــتداءً مع المصرف المصدر. وتتضمن اتفاقية الإصدار حصول حامل البطاقة على فـــترة سماح تتراوح في الغـــالب بين ٢٥يوماً، و٤٠يوماً لسداد المستحقات المترتبة

---

(6) عبد الوهاب أبو سليمان، مرجع سابق، ص٧٨، ومحمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص١٨.

(7) وتتم عملية شراء السلع بواسطة هذه البطاقة أو الحصول بها على بعض الخدمات بنفس الطريقة السابقة التي تجري بيـــن حامل البطاقة والبائع أو مقدم الخدمة في بطاقة السحب المباشر من الرصيد غير أن صورة السند التي يرسلها الـــبائع أو مقدم الخدمة للمصرف لا تحسم من رصيد حامل البطاقة لأنه قد لا يكون له رصيد في المصرف المصدر وإنما تسجل عليه كدين يلتزم بسداده خلال فترة زمنية معينة.

عليه للمصرف المصدر، وإذا تأخر عن السداد بعد هذه الفترة فإن المصرف المصدر يحمله فوائد ربوية تتراوح بين ١,٥% ، ٢% شهرياً أي من ١٨% إلى ٢٤% سنوياً.

(٢) بطاقة الإقراض (الائتمان) بزيادة ربوية والتسديد على أقساط[٨] Credit Card ولا يتطلب الأمر هنا أيضاً من العميل الراغب في الحصول على هذه البطاقة أن يفتح حساباً جارياً لدى المصرف المصدر، وإنما تتضمن شروط هذه البطاقة الاتفاق مع حاملها ابتداءً على أن يتم منحه بواسطتها قرضاً أوائتماناً في حدود مبالغ نقدية معينة لا يمكن أن يتجاوزها. وتختلف هذه الحدود من بطاقة لأخرى[٩] حسب إمكاناتها المتاحة، ومدى سمعة العميل الممنوحة له ومركزه ومقدرته المالية. وبذلك يستطيع حامل هذه البطاقة أن يشتري بها السلع ويحصل بواسطتها على الخدمات ويسحب بها مبالغ نقدية من ماكينات وأجهزة الصرف الآلي (ATM). ثم يلتزم بسداد المبالغ النقدية المستحقة عليه نتيجة لذلك للمصرف المصدر للبطاقة إضافة إلى العمولات والفوائد الربوية المفروضة والتي تتراوح بين (١,٥% ، ٢%) شهرياً أي من ١٨% إلى ٢٤% سنوياً. ويتم السداد على أقساط وفترات زمنية محددة بحسب الاتفاق المبرم بين مصدر البطاقة وحاملها. ولم تصدر المصارف الإسلامية هذا النوع من البطاقات حتى الآن لأن آليتها تنطوي على منح القروض لحامليها بفوائد ربوية ابتداء، وهو ما يخالف أنظمة المصارف الإسلامية التي لا تتعامل بالربا.

وبعد العرض السابق للبطاقات المصرفية بقسميها الرئيسين: بطاقات السحب المباشر من الرصيد Debit Card ، وبطاقات الإقراض " الائتمان" بنوعيها : بطاقة

---

(8) عبد الوهاب أبو سليمان، مرجع سابق، ص٧١.

(9) هناك بطاقات إقراض (ائتمان) فضية كبطاقة فيزا الفضية وأمريكان اكسبرس الخضراء لا يتجاوز الائتمان الممنوح لحاملها من قبل مصدر البطاقة مبلغ عشرة آلاف ريال سعودي، وبطاقات ذهبية أو ممتازة يتجاوز فيها الائتمان لحاملها تلك الحدود كبطاقة فيزا الذهبية بل ربما لا تحدد بمبلغ معين كبطاقة أمريكان اكسبرس الذهبية.
المرجع السابق ص ٧١، ٧٢ وعبد الله السعيدي، الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ج ١، ص٢٩١.

الإقـــراض الخالي من الزيادة الربوية أو بطاقة الحسم الشهـــري Charge Card ، وبطاقة الإقراض "الائتمان" بزيادة ربوية والتسديد على أقساط Credit Card[10].

يمكن أن نضع تعريفاً شاملاً[11] يصدق عليها جميعاً وذلك على النحو التالي:

الـــبطاقات المصرفية هي: أداة مصرفية يصدرها المصرف- في الغالب- لحاملها للحصـــول بواســـطتها عـــلى مبالغ نقدية مما أودعه لديه أو قرضاً منه، أو لشراء السلع والحصـــول عـــلى الخدمات. ويتعهد المصدر بسداد أصحاب الحقوق المترتبة لهم لقبولهم التعامل بها، ثم يرجع على حامل البطاقة لاستيفائها منه دفعة واحدة أو على أقساط بفوائد أو بدون.

(١-٣) الشيكات السياحية:

يعـــرف الشيك السياحي بأنه صك يتضمن أمراً بالدفع يصدره المصرف لشخص معين بمبلغ نقدي وبفئات محددة بعد أن يدفع قيمته، ليتمكن بواسطته من الحصول على ما

---

(10) ومـــن أمثلة هذه البطاقة الفيزا كارد Visa Card، الماستر كارد Master Card ، الدايندرز كارد Dinars Card، والأمريكان اكسبريس American Express .

(11) هذا التعريف من الباحثين، مع أن هناك تعريفات أخرى نذكر منها على سبيل المثال:

- أداة يصـــدرها بـــنك أو تاجـــر أو مؤسسة تخول حاملها الحصول على السلع والخدمات، سحباً لأثمانها من رصيده، أو قرضاً مدفوعاً من قبل مصدرها ضامناً لأصحاب الحقوق ما يتعلق بذمة حاملها، الذي يتعهد بالوفاء والتسديد للقرض خلال مدة معينة مـــن دون زيـــادة على القرض إلا في حالة عدم الوفاء، أو بزيادة ربوية لدى اختياره الدفع على أقساط، مع حسم عمولة على التاجر من قيمة مبيعاته في جميع الحالات.
عبد الوهاب أبو سليمان، مرجع سابق، ص٢٢٧.
- مســـتند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري بناءً على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع والخدمات ممن يعتمد المستند، دون دفـــع الـــثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر بالدفع ومنها ما يمكن من سحب النقود من المصارف (محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص١٤).
- أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع محلياً ودولياً لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلعة أو الحصول على الخدمة على أن يقـــوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع، ويطلق على عملية التسوية بين البنوك الأطراف فيها اسم نظام الدفع الإلكتروني والذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية المصدرة للبطاقات. (المرجع السابق، ص١٥).

يـــلزمه مـــن نقـــــود فـــي السفر دون الحاجة إلى حملها معه وتعرضه لمخاطر السرقة والضياع[١٢].

فالشـــيك السياحي عبارة عن تحويل مصرفي خارجي. فإذا ما أراد شخص تحويل مبلغ نقدي معين من عملة بلاده على أن يتسلمها بعملة البلد الذي يقصد السفر إليه يشتري من أحد المصارف المحلية في بلاده نقداً أجنبياً ويدفع له قيمته، فيحرر له المصرف شيكاً ويســـلمه له بعـــد أن يقوم بالتوقيع عليه عند الشـــراء. وهناك مكان لتوقيع آخر يوقع فيه صاحب الشيك أيضاً عند قبض قيمته من المصرف الخارجي الذي يدفع هذه القيمة أو عند دفعه للبائع الذي قبل الشيك ثمناً لسلعته أو خدمته ليتم التحقق من تطابق التوقيعين، والتأكد من أن الذي يستوفي القيمة هو ذات المستفيد الذي استلم الشيك ممن أصدره. وبعد الوفاء بقيمة الشيك السياحي تسوّى العملية بين المصارف المشتركة في إصداره وتنفيذه بطريقة المقاصة[١٣].

(١-٤) مقارنة بين وسائل الدفع:

تختـــلف وسائل الدفع في المزايا التي يمكن أن يحققها العميل عند استخدامها، كما تختلف في الالتزامات التي تفرضها على العميل عند الاستخدام.

ويوضح الجدول (١) أوجه المقارنة بين وسائل الدفع المتاحة أمام المعتمرين والتي أشرنا إليها سابقاً.

---

(12) أميرة صدقي، الشيكات السياحية طبيعتها ونظامها القانوني، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨١م، ص٢٢.

(13) علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨١م، ص٧٥٠.

جدول (١)

المقارنة بين وسائل الدفع المتاحة أمام المعتمرين

	النقود السائلة Cash Money		بطاقات السحب المباشر Debit Card		بطاقات الإقراض Credit Card		بطاقات الإقراض المؤقت Charge Card		الشيكات السياحية Tourist Checks	
١	لا توجد هناك أي فرصة للحصول على ائتمان.	١	لا تتيح أي فرصة اقتراض للعميل.	١	تتيح فرصة الاقتراض للعميل في حدود مبلغ معين في حالة البطاقة العادية، أو دون قيود في حالة البطاقة الذهبية.	١	تتيح فرصة الاقتراض بحد أقصى معين ولفترة مؤقتة تتراوح من ٢٥-٤٠ يوماً بدون دفع فوائد أو غرامة تأخير.	١	لا تتيح أي فرصة للحصول على ائتمان.	١
٢	يتم استخدامها مباشرة من قبل حاملها، مع ضرورة تحويلها من البنك أو دار الصرافة إلى ريالات إذا كانت عملات أجنبية.	٢	يشترط في من يستخدمها أن يكون له حساب في البنك، ويتقيد في مسحوباته برصيده في البنك.	٢	لا يشترط فيمن يحصل عليها أن يكون له رصيد في البنك.	٢	لا يشترط فيمن يحصل عليها أن يكون له رصيد في البنك.	٢	يتم استخدامها مباشرة بعد تحويلها من البنك أو دار الصرافة لنقود دون أن يكون للعميل رصيد في البنك الذي حول منه.	٢
٣	لا يوجد مجال لسداد أي مبلغ لأحد لأنها لا تنطوي على دين لأحد.	٣	يتم خصم المسحوبات من رصيد العميل مباشرة.	٣	يتاح لحاملها فرصة السداد بعد فترة يتم الاتفاق عليها.	٣	يتم السداد لكل المبلغ خلال فترة السماح.	٣	لا يوجد حاجة للسداد بعد التحويل حيث قام العميل بدفع قيمتها قبل الحصول عليها.	٣
٤	لا مجال للتقسيط.	٤	لا تتاح فرصة تقسيط المسحوبات.	٤	يتم السداد على أقساط.	٤	لا تتاح فرصة التقسيط. إلاّ إذا تم تجاوز فترة السماح.	٤	لا مجال للتقسيط.	٤
٥	إذا تم سحبها من البنك فلابد من وجود رصيد.	٥	لا تمنح إلا لمن كان له رصيداً أعلى من حد معين في البنك.	٥	تمنح لبعض العملاء دون اعتبار لأرصدتهم في البنك.	٥	تمنح لبعض العملاء دون اعتبار لأرصدتهم في البنك.	٥	تمنح لمن يدفع قيمتها نقداً أو خصماً من حسابه.	٥

النقود السائلة Cash Money		بطاقات السحب المباشر Debit Card		بطاقات الإقراض Credit Card		بطاقات الإقراض المؤقت Charge Card		الشيكات السياحية Tourist Checks	
٦	يحتاج سحبها من البنك أحياناً لدفع رسوم إذا تم السحب بدون شيك.	٦	يتم إصدارها بدون رسوم.	٦	بعض البنوك المصدرة لها لا تأخذ رسوم سنوية على إصدارها، وبعضها يأخذ رسوماً مخفضة.	٦	يتم تحصيل رسوم سنوية من حاملها.	٦	يتم تحصيل عمولة مقابل أداء الخدمة من قبل البنك.
٧	لا مجال لدفع فائدة هنا.	٧	لا يتم تحصيل فوائد من العميل.	٧	يتم تحصيل فوائد على الرصيد المدين غير المسدد من العميل.	٧	يتم تحميل العميل بفائدة تتراوح بين ١,٥ – ٢% شهرياً على المبلغ غير المسدد بعد الفترة المسموح بها.	٧	لا مجال لدفع فائدة هنا.
٨	إذا فقدها حاملها يفقد معها كل القوى الشرائية التي تمثلها.	٨	إذا فقدها حاملها يصعب على من يجدها استخدامها دون معرفة الرقم السري.	٨	إذا فقدها حاملها يصعب على من يجدها استخدامها دون معرفة الرقم السري.	٨	إذا فقدها حاملها يصعب على من يجدها استخدامها دون معرفة الرقم السري.	٨	إذا فقدها صاحبها لا يستطيع شخص آخر استخدامها لأنها تحتاج للتوقيع ولهوية صاحبها حتى يتم صرفها وبإبلاغ البنك المصدر لها يوقف صرفها.

المبحث الثاني

التكييف الفقهي لوسائل الدفع التي يستخدمها المعتمرون

يهتم هذا المبحث بالتكييف الفقهي لوسائل الدفع المختلفة التي يستخدمها المعتمرون أثناء إقامتهم في مكة المكرمة أو المدينة المنورة. وتنبع أهمية هذا التقويم من ضرورة التزام المعتمرين بالقواعد الشرعية في كل تعاملاتهم خاصة المالية منها أثناء أدائهم عبادة من العبادات التي يتقربون بها إلى الله سبحانه وتعالى. وتتضح ضرورة هذا الالتزام من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ((أيها الناس إن الله طيّب لا يقبل إلا طيباً..)). الحديث[١٤] وسوف يتم مناقشة التكييف الفقهي لوسائل الدفع على النحو التالي:

(٢-١) التكييف الفقهي لخدمة صرف العملات:

تقوم المصارف التجارية ومؤسسات الصرافة في المملكة العربية السعودية بتقديم خدمة صرف العملات للمعتمرين بالشراء والبيع. فعند قدوم المعتمرين إلى المملكة العربية السعودية يقوم بعضهم باستبدال العملات الأجنبية التي يحملونها بالريال السعودي، وبعد الانتهاء من أداء العمرة يقومون باستبدال الريالات السعودية التي بقيت معهم بالعملات الأجنبية. وتعتبر عملية صرف عملة من النقود الورقية لدولة معينة بعملة من النقود الورقية لدولة أخرى جائزة شرعاً، وتعرف عند الفقهاء بالصرف أو بيع

---

(14) مسلم بن الحجاج القشيري النسابوري، صحيح مسلم، القاهرة، دار الحديث، ط: الأولى، سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩١م ، ج٢، رقم الحديث (١٠١٥) ص ٧٠٣.

الـــنقود[١٥]، وعند الاقتصاديين بالصرف الأجنبي، وهو: مبادلة العملات والأوراق النقدية الأجنبية بعضها ببعض حسب نسب وأسعار ووحدات وقيود معينة[١٦].

وبـــناء على أن هذه النقود الورقية تصدرها كل دولة بذاتها وتستمد قيمتها وقوتها الشرائية من قوة الدولة الاقتصادية التي أصدرتها تختلف قيمتها وقوتها الشرائية من دولة لأخـــرى. وبمـــا أن جميع الدول التي تصدر هذه النقود الورقية تلزم أفرادها بقبول هذه النقود في التعامل، ونظراً لتوفر وظائف النقود بها، حيث إنها وضعت بين الناس للحصول بواســـطتها عـــلى حاجاتهم من السلع والخدمات، وصارت مقياساً للقيم ووسيلة للادخار، وثبت لها القبول العام، من كل من تقدم له ثمناً في البيع وأجرة في الإجارة ووفاء للديون والالـــتزامات. أصـــبحت هذه النقود جنساً قائماً بذاته تابعة للدولة التي أصدرتها ومنتسبة إليها فنقول الريال السعودي، والجنيه المصري، والدولار الأمريكي، والين الياباني وهكذا فـــي بقية دول العالم المختلفة[١٧]. وبناء على ما تقدم فإن مبادلة عملة من النقود الورقية

---

(15) عرف الفقهاء الصرف على النحو التالي:

الحنيفية قالوا بأنه: اسم لبيع الأثمان المطلقة بعضها ببعض، وهو بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وأحد الجنسين بالآخر. (علاء الدين الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت دار الكتاب العربي، ط: الثانية، سنة ١٣٢٨هـ- ١٩١٠م، ج ٥، ص٢١٥.

والشـــافعية قـــالوا بأنه: بيع النقد بالنقد من جنسه وغيره. (محمد الشربيني الحطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المناهج، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون، ج٢، ص٥٢.

والحنابلة قالوا بأنه: بيع نقد بنقد. (منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، بيروت، دار الفكر، سنة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ج٣، ص٢٦٦.

والمالكية قالوا بأنه: بيع الذهب بالفضة أو الفضة بالذهب أو أحدهما بالفلوس. (علي الصعيدي العدوي، حاشية العدوي، على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد، بيروت، لبنان، دار الفكر، بدون، ج٢، ص١٣٠.

ويلاحظ على هذه التعاريف حصرها الصرف على الذهب والفضة دون إدخال غيرها من النقود التي يصطلح الناس عـــلى ثمنيـــتها كالنقود الورقية، ولكن الراجح في علة الربا في النقدين هي الثمنية المطلقة ويترتب على ذلك أن حكم الصرف يجري في كل ما اصطلح الناس على ثمنيته كالنقود الورقية وغيرها.

(16) محمد علي رضا آل جاسم ، القواعد الأساسية في الاقتصاد الدولي، بغداد، مطبعة التعاون، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م، ص٣٢٥.

(17) أحمـــــد حسن الحسني، تطـــور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية مع العناية بالنقود الكتابية ، جدة ، دار المدني، سنة ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م، من ١٨٣، ص١٨٤.

ســـترين ثواب الجعيد، أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي، الطائف، مكتبة الصديق، ط: الأولي، سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ص٤٩٧، ص٥٠٧.

لدولة ما بعملة من النقود الورقية لدولة أخرى كصرف الريال السعودي بالجنية المصري جائـــز شرعاً لأنهما عملتان من جنسين مختلفين، ويجوز التفاضل بينهما كأن يتم صرف الجنـــية المصـــري بـــ ٠,٩٥ من الريال السعودي. ولكن يشترط في هذه العملية الحلول والـــتقابض[١٨] حتى لا يحصل ربا النسيئة . ولا بأس في أن يصرف أحد المتبادلين شيكاً محـــرراً بالجنيه المصري بما تعادل قيمته بالريال السعودي أو بالعكس، لأن الشيك وإن كان في حقيقته ليس نقوداً وإنما وسيلة لاستخدام النقود إلا أن استلامه أو تسليمه في عملية الصـــرف واستبدال النقود يقوم مقام النقود ، ويتحقق باستلامه القبض . ولكن بشرط أن تكون عملية الاستبدال مقومة بسعر الصرف السائد في نفس اليوم الذي تجري فيه عملية الاســـتبدال. ويدل على ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: (أتيت النبي صلى الله علـــيه وسلم فقلت إني أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانـــير فقـــال لا بـــأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء) رواه الخمسة وصححه الحاكم على شرط مسلم[١٩].

وقـــد يـــتم الصرف الأجنبي أيضاً بواسطة البطاقات المصرفية بأقسامها وأنواعها المخـــتلفة[٢٠]، بطاقة السحب المباشر من الرصيد Debit Card وبطاقة الإقراض "الائتمان" الخالي من الزيادة الربوية ابتداء Charge Card وبطاقة الإقراض "الائتمان" بزيادة ربوية والتســـديد على أقساط [٢١] Credit Card. فعلى سبيل المثال: حامل البطاقة المصدرة من أحـــد المصـــارف الـــتجارية في جمهورية مصر العربية- وهي بالطبع تخول له السحب النقدي من ماكينات وأجهزة الصرف الآلي (ATM) بالجنيه المصري- لو اصطحب معه

---

(18) قال صلى الله عليه وسلم: "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواءً بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد" رواه مسلم. (مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، مرجع سابق ، ج٣، رقم الحديث (١٥٨٧) ص١٢١١.

(19) محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منتقى الأخبار، بيروت- لبنان دال الجيل، سنة ١٩٧٣م، ج٥، ص٢٥٤.

(20) سيأتي الحديث عن التكييف الفقهي بالتفصيل فيما بعد.

(21) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق ، ص٧٠.

هذه البطاقة أثناء سفره إلى الأراضي المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة لتأدية مناسك العمـــرة، فإن بإمكانه أن يسحب بها من مكائن وأجهزة الصرف الآلي التابعة للمصارف السعودية المرتبطة بالشبكة الدولية مبلغاً نقدياً بالريال السعودي. وتنطوي هذه العملية على صـــرف وتحويـــل عمـــلة حامل البطاقة المحلية بعملة أجنبية، بحيث يتم صرف وتحويل الجنيه المصري إلى الريال السعودي[٢٢]. وتحدد في الغالب الجهة المصدرة للبطاقة سعر الصـــرف والـــتحويل للعملات الأجنبية، وعادة ما يكون أعلى من سعر صرف وتحويل العمـــلات الســـائدة في السوق، إضافة إلى أنها تفرض مبلغاً نقدياً على حامل البطاقة لكل عمـــلية ســـحب نقـــدي بعملة أجنبية[٢٣]. ويترتب على عملية الصرف الأجنبي بواسطة البطاقات المصرفية الأحكام التالية:

١- لـــو كـــانت البطاقة المصرفية المستخدمة في عملية السحب النقدي بعملة أجنبية هي بطاقـــة السحب المباشر من الرصيد Debit Card. والتي يُشتَرط فيها أن يكون حامل البطاقة له حساب جاري لدى المصرف المصدر للبطاقة بحيث يستطيع حامل البطاقة أن يســـحب مـــن ماكيـــنات وأجهزة الصرف الآلي الخاصة بالمصرف المصدر أو المصـــارف الأخـــرى ــ المشتركة في عضوية البطاقة محلياً ودولياً ــ من رصيده المودع لدى المصرف المصدر فإن عملية السحب النقدي بعملة أجنبية تنطوي حينئذ على صرف وحوالة، ولا بأس في ذلك، إلا أنه كما عرفنا بأن الجهة المصدرة للبطاقة هـــي الـــتي تحدد في الغالب سعر صرف وتحويل العملات الأجنبية التي يتم سحبها بالـــبطاقة، وهذا غير جائز. فينبغي أن يكون تحديد سعر الصرف على حسب السعر الســـائد فـــي السوق في نفس اليوم الذي قام فيه حامل البطاقة بالسحب النقدي بعملة أجنـــبية لحديـــث ابـــن عمر رضي الله عنه الذي سبق ذكره حيث قال عليه الصلاة

---

(22) يحسم المبلغ الذي تم سحبه بعملة أجنبية والمبلغ المفروض على كل عملية سحب نقدي من ماكينات وأجهزة الصرف الآلي، من رصيد حامل البطاقة المودع لدى المصرف المصدر في بلده.

(23) عبد الوهاب أبو سليمان، مرجع سابق، ص١٨١.

والســـلام ((... لا بـــأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء)) وبالنسبة للمبلغ النقدي المقطوع الذي يفرضه المصرف المصدر على حامل البطاقة لكل عملية ســـحب نقدي بعملة أجنبية، لا تؤثر على جواز المعاملة، وتعتبر أجراً لتسهيل عملية السحب في دولة أخرى وبعملة أجنبية. وقد يدفع المصرف جزءاً من هذا المبلغ رسوم اشـــتراكه في الجهة الأصل[٢٤] المصدرة للبطاقة وهي في الغالب شركة أو مؤسسة عالمية، كشركة Visa Card و American Express Card ونحوها.

٢- أما لو كانت البطاقة المصرفية المستخدمة في عملية السحب النقدي بعملة أجنبية هي بطاقة الإقراض "الائتمان" الخالي من الزيادة الربوية ابتداء- بطاقة الحسم أو الخصم الشـــهري- Charge Card، أو بطاقة الإقراض "الائتمان" بزيادة ربوية والتسديد على أقساط Credit Card فإنهما يحتويان على قرض يمنحه المصرف المصدر لمن يحمل أيـــاً مـــن هاتين البطاقتين، وبذلك فإن المبالغ النقدية المقطوعة التي تفرض على كل عمـــلية ســـحب نقدي بعملة أجنبية من قبل المصرف على حامل البطاقة تعتبر زيادة مشـــروطة تضـــم إلى الزيادات الأخرى المفروضة على القرض الأساس[٢٥]. وهي زيـــادات ربوية تمثل حقيقة ربا النسيئة (ربا الجاهلية) الذي نزل القرآن بتحريمه قال تعـــالى﴿ **يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لـــم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظـــلمون** ﴾[٢٦]. وبذلـــك يحـــرم السحب النقدي بعملة أجنبية ببطاقتي الإقراض "الائتمان" بنوعيها Charge Card و Credit Card.

---

(24) محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان، مصر، إيترك، ١٩٩٧م، ص٩٩.

(25) عبد الوهاب أبو سليمان، مرجع سابق، ص١٧٧.

(26) سورة البقرة : الآيتان: ٢٧٨: ٢٧٩.

(٢-٢) التكييف الفقهي للبطاقات المصرفية وأحكام التعامل بها:

إن التكييف الفقهي لبطاقات السحب المباشر من الرصيد Debit Card، وبطاقات الإقراض "الائتمان" بنوعيها بطاقة الإقراض المؤقت الخالي من الزيادة الربوية Charge Card وبطاقة الإقراض بزيادة ربوية والتسديد على أقساط Credit Card. يتطلب في بدايته الحديث عن بيان الحكم الشرعي لأمرين أساسيين هما:

١- **رسوم إصدار وتجديد البطاقات المصرفية:** تفرض المصارف والمؤسسات المصدرة للبطاقات المصرفية رسوماً متعددة على العميل الراغب في الحصول على البطاقة والتاجر الراغب في الانضمام إلى قبول التعامل بها وتتمثل في رسم العضوية: ويُحصّل هذا الرسم مرة واحدة عند الموافقة على طلب العميل وإصدار البطاقة له.

ورسم التجديد: ويُحصّل من العميل سنوياً عند تجديد صلاحية البطاقة.

ورسم الاستبدال: ويحصل في حالة تلف البطاقة أو فقدانها.

وتختلف هذه الرسوم باختلاف نوعية البطاقة والجهة المصدرة لها، وهذه الرسوم جميعها في مقابل الخدمات المصرفية التي تقدمها الجهات المصدرة لحاملي البطاقات والمقصود منها تغطية النفقات الإدارية والمكتبية التي تتكبدها الجهة المصدرة. والظاهر هو جواز أخذ هذه الرسوم أو الأجور إلا أنه ينبغي أن تكون في حدود النفقات الفعلية[٢٧].

٢- **العمولة المفروضة على التجار ومقدمي الخدمات:**

تأخذ المصارف المصدرة للبطاقات من التجار ومقدمي الخدمات المنضمين إلى منظومة قبول التعامل بالبطاقات المصرفية عمولة تتراوح بحسب الاتفاق ما بين ٢% و ٥% من قيمة مبيعاتهم بواسطة هذه البطاقات حيث تقوم بحسم هذه النسبة عند السداد ولا بأس في ذلك لأنه ليس من قبيل (ضع وتعجل) إذ صفة ذلك أن يكون على

---

(27) عبد الوهاب أبو سليمان، مرجع سابق، ص ١٥١، ١٥٣.

رجـــل ديـــن لم يحل أجله، فيقول لصاحبه (الدائن) تأخذ بعضها معجلاً وتبرئني من الـــباقي. وفـــي عمـــلية ســـداد المصرف المصدر للبطاقة للتجار ومقدمي الخدمات لمســـتحقاتهم فـــي ذمـــم حاملي البطاقات لا يوجد تأجيل، فمتى اكتملت سندات البيع وأرســـلت للمصـــرف المصدر فإنه يقوم بدفع القيمة حالاً وذلك بتحويلها إلى رصيد الـــتاجر أو مقدم الخدمة في المصرف الذي يتعامل معه، فالأصل هو التعجيل والدفع الفـــوري. ومـــن هنا فإن العمولة التي يتقاضاها المصدر من التاجر أو مقدم الخدمة تعتـــبر نظيـــر السمســـرة أو الوساطة التي قدمها لهم بترويج التعامل معهم بواسطة الـــبطاقات والدعاية لهم، كما أنها تعتبر كذلك من قبيل الوكالة بأجر لقيامه بتحصيل قيمـــة مـــبيعاتهم مـــن حاملي البطاقات. وسواء تقررت هذه العمولة في صورة مبلغ مقطوع، أو نسبة معينة من ثمن المبيعات فهذا لا يؤثر في جوازها[٢٨].

وبعد بيان الحكم الشرعي للرسوم التي تتقاضاها الجهات المصدرة للبطاقات من حامليها، وبيـــان الحكم الشرعي للعمولة التي تتقاضاها من التجار ومقدمي الخدمات المنضمين إلى منظومة قبول التعامل بهذه البطاقة، يمكن الحديث عن التكييف الفقهي للبطاقات المصرفية بأقسامها وأنواعها المختلفة وذلك على النحو التالي:

(أ) التكييف الفقهي لبطاقة السحب المباشر من الرصيد Debit Card وحكم التعامل بها: معـــلوم أن المصرف المصدر يشترط على حامل البطاقة أن يفتح حساباً جارياً لديه يودع فيه مبلغاً نقدياً، يخول له السحب في حدوده، ويستطيع بواسطة البطاقة التي يحملها أيضاً شـــراء السلع والحصول على الخدمات، ثم يقوم المصرف بسداد التجار ومقدمي الخدمات لمستحقاتهم المترتبة لهم في ذمة حامل البطاقة وذلك بأن يحسمها من رصيده المودع لديه. وبـــناء عـــلى ذلك وحيث إن التعامل بالبطاقة ينحصر في ثلاثة أطراف ، الطرف الأول: الجهة المصدرة للبطاقة أو المصرف والطرف الثاني: العميل الذي يحمل البطاقة المصدرة

---

(28) عبد الوهاب أبو سليمان، مرجع سابق، ص ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦.

له والطرف الثالث: التاجر أو مقدم الخدمة فإنه يمكن تكييف المعاملة على أنها توكيل من الطـــرف الثاني (حامل البطاقة) للطرف الأول (المصرف أو مصدر البطاقة) ليقوم بسداد ديونـــه مـــن حسابه الجاري المودع لديه للطرف الثالث (التجار ومقدمي الخدمات) وهو توكيل جائز شرعاً سواء أكان بأجر أو بدون أجر[٢٩].

(ب) التكييف الفقهي لبطاقة الإقراض "الائتمان" الخالي من الزيادة الربوية ابتداء Charge Card وحكم التعامل بها.

لا يشـــترط في بطاقة الحسم أو الخصـــم الشهري Charge Card أن يفتح العميل الـــراغب فـــي الحصـــول عـــليها حساباً جارياً لدى المصرف المصدر لها، وإنما يمنح المصرف المصدر لها حامل البطاقة الحق في أن يشتري بواسطتها سلعاً أو يحصل على خدمـــات، أو أن يسحب من ماكينات وأجهزة الصرف الآلي مبالغ نقدية في حدود مقدار معيـــن لا يمكـــن تجاوزه، ويقوم المصرف المصدر للبطاقة بسداد الحقوق والالتزامات المترتـــبة عـــلى حامل البطاقة لأصحابها. وتصبح أثمان السلع والخدمات والمبالغ النقدية الـــتي سحبها من ماكينات وأجهزة الصرف الآلي ديناً في ذمة العميل حامل البطاقة يلتزم بسداده للمصرف المصدر خلال فترة زمنية محددة تتراوح في الغالب بين ٢٥-٤٠يوماً. فـــإذا الـــتزم حـــامل البطاقة الوفاء بالتسديد في خلال الفترة الزمنية المحددة في العقد لا يفرض عليه المصرف المصدر أية زيادة على المبالغ النقدية التي في ذمته، أما إذا تراخى عـــن التســـديد فحينئذ تفرض عليها نسبة معينة تتراوح – كما سبق– بين ١,٥% ، ٢% شهرياً. ويمكن تكييف التعامل بهذه البطاقة على أن فيها وعداً لحامل البطاقة بالقرض من مصدرها ، وذلك بأن يضع تحت تصرفه مبلغاً نقدياً معيناً له أن يتصرف به بشراء السلع أو أن يحصـــل به على خدمات أو يسحبه في صورته النقدية من مكائن وأجهزة الصرف الآلـــي . فـــإذا مـــا قام العميل فعلاً بشراء سلعة أو خدمة أو بالسحب النقدي أصبح

---

[29] محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص٥٣ ، ٥٤.

المقدار الذي تصرف به قرضاً في ذمته ويعتبر قرضاً حسناً من المصرف المصدر لحامل البطاقة لو التزم بسداده خلال الفترة الزمنية المشترطة في العقد. ولا بأس في ذلك ويصبح حكم التعامل بهذه البطاقة جائزاً. أما لو لم يلتزم حامل البطاقة بالسداد في الفترة الزمنية المحددة وتجاوزها وترتب على التعامل بهذه البطاقة فرض نسبة ربوية زيادة على القرض الذي بذمته فإن التعامل بهذه البطاقة يدخل في طائلة إثم الوقوع في الربا ويحرم التعامل بها. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((إن الحلال بيّن والحرام بين وبينهما أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه. ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ألا وإن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب))[٣٠].

(ج) التكييف الفقهي لبطاقة الإقراض "الائتمان" بزيادة ربوية والتسديد على أقساط:

تتشابه بطاقة الإقراض بزيادة ربوية والتسديد على أقساط Credit Card مع البطاقة السابقة بطاقة الحسم أو الخصم الشهري Charge Card ، في أن المصرف أو الجهة المصدرة لها لا تشترط على العميل الراغب في الحصول عليها أن يفتح حساباً جارياً لديها. وإنما تتضمن شروط هذه البطاقة – كما سبق– الاتفاق مع حاملها ابتداءً على أن يمنحه المصرف المصدر قرضاً أو ائتماناً في حدود مبالغ نقدية معينة لا يمكن تجاوزها، وتختلف هذه الحدود من بطاقة لأخرى حسب اختلاف الجهة المصدرة لها، ومدى سمعة العميل الممنوحة له، ومدى مركزه ومقدرته المالية. وتتفق أيضاً آلية استخدام هذه البطاقة مع بطاقة الحسم الشهري، والفارق الوحيد بينها هو عدم وجود فترة سماح لحاملها عند الوفاء والتسديد كما هو الحال في بطاقة الحسم الشهري الذي يتمتع حاملها بفترة تتراوح في الغالب بين ٢٥–٤٠ يوماً إذا التزم الوفاء بالتسديد للالتزامات المترتبة عليه دفعة

---

(30) عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديبع الشيباني، تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، بيروت– لبنان، دار المعرفة، ١٣٩٧هـ– ١٩٧٧م، ج٤، ص١٣٨.

واحدة في خلال هذه الفترة فإن المصرف المصدر لا يفرض على المبالغ النقدية المستحقة في ذمته أي زيادة ربوية. ولكن المتفق عليه ابتداء من المصرف المصدر وحامل بطاقة الإقراض بزيادة ربوية Credit Card. أن يتم السداد على أقساط يلتزم حامل البطاقة بسدادها على فترات زمنية محددة إضافة إلى العمولات والفوائد الربوية المفروضة وهي- كما سبق- تتراوح بين نسبة (١,٥% ، ٢%) شهرياً.

ومن العرض المتقدم يمكن تكييف التعامل في بطاقة الإقراض بزيادة ربوية والتسديد على أقساط Credit Card -أيضاً- على أن فيها وعداً بقرض بزيادة ربوية ابتداءً من المصرف المصدر لحاملها، وذلك بأن يضع تحت تصرفه مبلغاً معيناً له أن يتصرف به بواسطة هذه البطاقة إما بشراء السلع أو الحصول على الخدمات أو بأن يسحبه في صورته النقدية من مكائن وأجهزة الصرف الآلي. فإذا قام العميل حامل البطاقة فعلاً بالشراء أو بالحصول على الخدمات أو بالسحب النقدي بواسطتها، أصبح المقدار الذي استفاد به وتصرف فيه قرضاً ربوياً في ذمته يلتزم بسداده إضافة إلى نسبة الزيادة الربوية للمصرف المصدر على أقساط معينة وخلال فترة زمنية محددة. وبذلك فإن حكم التعامل بهذه البطاقة يحرم شرعاً لأنها تنطوي على قرض مفروض عليه زيادة في مقابل التأجيل والسداد على أقساط. وهي تمثل حقيقة ربا النسيئة (ربا الجاهلية) الذي حرمه الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم فقال عز من قائل .. ﴿ **يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون**﴾ [٣١].

---

[31] سورة البقرة : الآيتان ٢٧٨، ٢٧٩.

(٢-٣) التكييف الفقهي للشيكات السياحية وحكم التعامل بها:

تـنطوي المعاملة في الشيكات السياحية على عقدي الوكالة والصرف. فالمصرف المحـلي المصـدر للشـيك يوكـل المصرف المراسل في الخارج أو الجهة التي يعينها كـالمحلات الـتجارية والشـركات السياحية ونحوها، بأن يدفعوا لحامل الشيك السياحي (المستفيد منه) قيمة الشيك. ومعلوم بأن عقد الوكالة في الفقه الإسلامي من العقود الجائزة، ويجوز أخذ الأجر على الوكالة. ويتضمن الشيك السياحي أيضاً عقد الصرف، لأن العميل يشـتري مـن المصرف المصدر للشيك نقداً أجنبياً ويدفع له قيمته بالعملة المحلية، ويقوم المصرف في مجلس العقد بتحرير الشيك وتسليمه للعميل، وبقبض العميل للشيك السياحي مـن المصـرف يكـون التقابض قد تم في مجلس العقد، فالعميل قبض بدل الصرف في المجلس لأن الشيك يقوم مقام النقود[٣٢]. وبناء على ما تقدم فإن عملية إصدار المصارف للشيكـات السياحيـة جائزة شـرعاً، وما تتقاضاه من عمولة أو أجر نظير ذلك جـائز أيضاً[٣٣].

---

(32) محمـد الحسـن صالح الأمين، الخدمات المصرفية غير الاستثمارية وحكمها في الشريعة الإسلامية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى (رسالة دكتوراه)، ١٩٨٧م ، ص٥٢٠.

(33) راشـد بـن أحمـد العليوي، المعاملات الاقتصادية في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى (رسالة دكتوراه)، ١٤١٦هـ_ ١٩٩٦م، ص٢٣٥.

المبحث الثالث

وصف عينات الدراسة

اعتمدت الدراسة على ثلاث عينات لتجميع البيانات اللازمة لتقويم خدمات البنوك ومراكز الصرافة للمعتمرين في مكة المكرمة وهي: عينة المعتمرين، وعينة المصارف، وعينة مراكز الصرافة. ونتعرض لكل عينة منها بنوع من الإيجاز فيما يلي:

(٣-١) عينة المعتمرين:

لقد تم تصميم استبانة لجمع بيانات من المعتمرين عن تعاملاتهم مع البنوك ومراكز الصرافة بمكة المكرمة في موسم رمضان ١٤٢٠هـ، وجاء عدد الاستبانات الصحيحة التي تم ملؤها بواسطة فريق الطلاب الباحثين ١١٧٦ استبانة. ويوضح الجدول (٢) التوزيع النسبي لعينة المعتمرين من حيث مصدر القدوم.

جدول (٢)

التوزيع النسبي لعينة المعتمرين من حيث مصدر القدوم

	فئة المعتمرين	عدد	نسبة
١	معتمرون من الداخل:	٣١١	%٢٦,٤
	أ- سعوديون.	١٨٢	%١٥,٥
	ب- مقيمون.	١٢٩	%١٠,٩
٢	معتمرون من الخارج.	٨٦٥	%٧٣,٦
	الإجمالي	١١٧٦	%١٠٠

ومن الواضح بالجدول أن نسبة ٧٤% تقريباً من المعتمرين يتعاملون بالصرف الأجنبي وهم المعتمرون من الخارج، أما معتمرو الداخل والذين يمثلون ٢٦% تقريباً فهم يستخدمون الريال السعودي مباشرة في الإنفاق دون حاجة إلى تحويل.

ويوضح الجدول (٣) توزيع عينة المعتمرين من حيث عدد مرات العمرة.

جدول (٣)

توزيع عينة المعتمرين من حيث عدد مرات العمرة

عدد مرات العمرة	تكرار	نسبة
١	٤٠٩	%٣٤,٨٠
٢	٢٢٤	%١٩,٠١
٣	١١٦	%٩,٨٦
٤	٨٥	%٧,٢٣
أكثر من ٤	٣٤٢	%٢٩,١٠
الإجمـــالي	١١٧٦	%١٠٠

ومن الواضح أن ٦٥% من المعتمرين يُحتمل أن يكون لديهم خبرة في التعامل مع البنوك ومراكز الصرافة من قبل، وهم يمثلون المعتمرين الذين أدّو العمرة أكثر من مرة.

كمـــا يوضـــح الجـــدول رقم (٤) تقدير الفترة التي يقضيها المعتمرون خلال العمرة في المتوسط.

جدول (٤)

متوسط الفترة التي يقضيها المعتمرون خلال العمرة برمضان

مكان الإقامة	متوسط عدد الأيام	نسبة %
مكة المكرمة	١٠	%٧٧
المدينة المنورة	٣	%٢٣
الإجمـــالي	١٣	%١٠٠

ومـــن الواضح أن متوسط الفترة التي يقضيها معتمرو الخارج والداخل لقضاء العمرة في رمضـــان ١٣يوماً، منها ١٠ أيام في مكة المكرمة بنسبة ٧٧% من الفترة ككل، ٣أيام في المدينة المنورة بنسبة ٢٣%. وهذا يعني أن النسبة الأكبر من إنفاق المعتمر تتم في مكة المكـــرمة. وتعزز هذه النتيجة مصداقية الدراسة في تقويمها لخدمات المصارف ومراكز الصـــرافة المقدمة للمعتمرين بتركيزها على الوحدات المصرفية العاملة في مكة المكرمة فقط.

ويوضح الجدول (٥) توزيع المعتمرين وفقاً للمستوى التعليمي.

جدول (٥)

توزيع المعتمرين وفقاً للمستوى التعليمي

المستوى	عـــدد	نسبة %
أمـــي	٥١	%٤,٣٤
يقرأ ويكتب	٧٠	%٥,٩٥
ابتـــدائي	٦٤	%٥,٤٤
إعدادي (متوسط)	١٧٤	%١٤,٨٠
ثانـــوي	٢٧٤	%٢٣,٣٠
جامعي وأعلى	٥٤٣	%٤٦,١٧
الإجمـــالي	١١٧٦	%١٠٠

ومـــن الواضح أن النسبة الأكبر من العينة (٤٦,١٧%) من الجامعيين. ومن المتوقع أنه كلما زاد المستوى التعليمي كلما زاد الوعي المعرفي لدى المعتمر، الأمر الذي يسهل من مهمة تعامله مع البنوك ودور الصرافة.

كما يوضح جدول (٦) توزيع المعتمرين وفقاً لعدد أفراد الأسرة المعتمرة.

جدول (٦)

توزيع المعتمرين وفقاً لعدد الأفراد في الأسرة المعتمرة

عدد أفراد الأسرة المعتمرة	تكرار	نسبة %
١	٦٤٩	%٥٥,٢
٢	٢٣٧	%٢٠,٢
٣	١١٠	%٩,٤
٤ وأكثر	١٨٠	%١٥,٢
الإجمـــالي	١١٧٦	%١٠٠

ومـــن الواضح أن ٥٥,٢% من عينة المعتمرين لم يصطحبوا معهم أحداً من ذويهم، وأن ٢٩,٦% اصطحبوا فرد أو اثنين. أما الذين اسطحبوا ٣ أو اكثر فقد بلغت نسبتهم ٢٤,٦%. ومـــن المـــتوقع أن يزداد حجم العملات الأجنبية التي يحملها المعتمر معه كلما زاد حجم الأسرة المعتمرة.

(٣-٢) عينة المصارف:

يوجد في المملكة العربية السعودية ١١ بنكاً لها ١١٨٦ فرعاً حتى أغسطس ٢٠٠٠ ، تنتشر في جميع أنحاء المملكة، ويعمل بها ٢٤١٢ جهازاً للصرف الآلي بواقع جهازين لكـــل فرع تقريباً في المتوسط[٣٤]. ويوضح الجدول (٧) توزيع الفروع وأجهزة الصرف الآلي على البنوك العاملة بالمملكة.

---

(34) الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرات الإحصائية الشهرية، أغسطس ٢٠٠١م، ص٣٩- ٤١.

جدول (٧)

توزيع الفروع وأجهزة الصرف الآلي على البنوك في المملكة

في أغسطس ٢٠٠١م

م	البنـــــك	الفروع		أجهزة الصرف الآلي	
		عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
١	البنك الأهلي التجاري	٢٤٥	%٢٠,٦	٥٤١	%٢٢,٤
٢	بنك الرياض	١٩٣	%١٦,٣	٣٢٦	%١٣,٥
٣	البنك السعودي الفرنسي	٥٦	%٤,٧	١٣٧	%٥,٧
٤	البنك العربي الوطني	١١٤	%٩,٦	٢٦٠	%١٠,٨
٥	البنك السعودي البريطاني	٧١	%٦,٠	١٧٥	%٧,٣
٦	بنك الجزيرة	١٣	%١,٠	١٩	%١,٠
٧	البنك السعودي الهولندي	٣٧	%٣,١	١٠٦	%٤,٤
٨	البنك السعودي للاستثمار	١٣	%١,٠	٣٨	%١,٦
٩	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	٣٨٠	%٣٢,٠	٦٤٢	%٢٦,٦
١٠	البنك السعودي الأمريكي	٦٣	%٥,٣	١٦٨	%٧,٠
١١	بنك الخليج الدولي	١	–	–	–
	إجمـــــالي	١١٨٦	%١٠٠	٢٤١٢	%١٠٠

المصـــدر: الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الاقتصادية لشهر أغسطس ٢٠٠١، ص٣٩-٤١.

ومـــن الواضح أن شركة الراجحي تعتبر هي أكبر مصرف من حيث عدد الفروع وعدد أجهـــزة الصـــرف الآلي، فهي تستحوذ على ٣٢% من عدد الفروع ، ٢٦,٦% من عدد أجهـــزة الصـــرف الآلي. ويأتي بعدها البنك الأهلي التجاري الذي يستحوذ على النسبتين ٢٠,٦% ، ٢٢,٤% على التوالي، ثم بنك الرياض والذي يستحوذ على١٦,٣% ، ١٣,٥% على التوالي. وتستحوذ هذه البنوك الثلاثة على ٦٩% من عدد الفروع، ٦٢,٥% من عدد أجهزة الصرف الآلي.

وتحـــتوي عينة الدراسة على ١٣فرعاً للمصارف في مكة المكرمة. ويوضع الجدول (٨) بيان هذه الفروع.

جدول (٨)

بيان عينة فروع المصارف بمكة المكرمة

البنـــك	عدد الفروع	المنطقة
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	٢	المعلاه، ربع أطلع
البنك السعودي البريطاني	١	العزيزية
البنك السعودي الفرنسي	٢	الغزة ، العزيزية
البنك الأهلي التجاري	٤	العزيزية، الشبيكة، شعب عامر، الجميزة
بنك الرياض	٢	الغزة، العزيزية
البنك السعودي الأمريكي	١	العزيزية
بنك الجزيـــرة	١	العزيزية
الإجمـــالي	١٣	

ومـــن الواضـــح أن عينة المصارف التي وقع عليها الاختيار تتوزع بين ٧مناطق تقريـــباً فـــي مكة المكرمة هي المعلاه، وربع أطلع، والعزيزية، والغزة والشبيكة وشعب عامر والجميزة.

(٣-٣) عينة مراكز الصرافة:

تحتوي عينة الدراسة على عشرة مراكز للصرافة موزعة على عدد من المناطق بمكة المكرمة على النحو الموضح بالجدول (٩).

جدول (٩)

عينة مراكز الصرافة بمكة المكرمة

مراكز الصرافة	عدد	المنطقة	النسبة
شركة أبناء صالح موسى كعكي ، مصرف السبيعي	٢	الغزة	٢٠ %
الشركة الوطنية التجارية للصرافة ، الرواس للصرافة ، الصباغ للصرافة	٣	المسفلة	٣٠ %
محمود عبدالرحمن بخش، البيحاني للصرافة	٢	أجياد	٣٠ %
الكلكتاوي للصرافة	١	الشامية	١٠ %
منصور للصرافة وتبديل العملات	١	الشبيكة	١٠ %
سامبا للصرافة والحوالات	١	الجميزة	١٠ %
إجمالي	١٠		١٠٠ %

المبحث الرابع

تحليل سلوك المعتمرين تجاه وسائل الدفع المختلفة

لقد أشرنا سابقاً إلى أن المعتمرين يستخدمون ثلاثة وسائل دفع أثناء إقامتهم على أراضي المملكة هي: النقود السائلة، والبطاقات المصرفية، والشيكات السياحية. ونتعرض في هذا المبحث لتحليل سلوك المعتمرين تجاه استخدام هذه الوسائل بنوع من التفصيل.

(٤-١) مدى ميل المعتمرين لحمل نقود سائلة:

تميل نسبة كبيرة من المعتمرين لحمل نقود سائلة إما كوسيلة وحيدة للدفع أو كواحدة من بين الوسائل التي تقوم باستخدامها أثناء العمرة. ويوضح الجدول (١٠) مدى إقبال المعتمرين على حمل نقود سائلة معهم من محل إقامتهم.

جدول (١٠)

مدى إقبال المعتمرين على حمل نقود سائلة*

النقود السائلة	عدد الذين يحملونها من محل الإقامة	نسبة %
الريال السعودي	٧٣٥	%٦٢,٥
عملة أجنبية واحدة	٦٥٢	%٥٥,٤
أكثر من عملة أجنبية	٤٨	%٤,٠

* المجموع ليس ١٠٠% لأن هناك معتمرين يستخدمون أكثر من نوع من العملة (كأن يحمل ريالاً سعودياً ودولاراً)

ومن الواضح أن هناك نسبة كبيرة من المعتمرين يحملون معهم نقوداً سائلة تتراوح بين ٥٥,٤% - ٦٢,٥% وربما يرجع هذا إما لعدم معرفتهم بالبطاقات المصرفية أو الشيكات السياحية، أو لتفادي الصعوبات التي قد تصاحب استخدامها، مثل عدم قبول بعض أجهزة الصرف للبطاقات، أو رفض بعض المحلات ومراكز الصرافة التعامل بالشيكات السياحية. ومن الملاحظ أن هناك نسبة كبيرة من المعتمرين تصل ٦٢,٥%

يحملون معهم ريالات سعودية ربما لتفادي المشاكل التي قد ترافق عملية تحويل العملات الأجنبية إلى ريال سعودي داخل المملكة، وخاصة إذا كانت عملات غير دولية، أو لكونهم من معتمري الداخل. وإن كان هذا لا يمنع من أن يحمل المعتمر ريالات سعودية وعملات أجنبية وبطاقات مصرفية في نفس الوقت.

كما أن هناك نسبة ٥٥,٤% ممن يحملون معهم عملة أجنبية واحدة في صورة سائلة، وتعتبر هذه النسبة هي التي تتعرض لمخاطر تحويل العملة. وهناك نسبة ٤% ممن يحملون اكثر من عملة أجنبية.

ويمكن القول بوجه عام أن ميل المعتمرين لحمل نقود سائلة سواء أكانت ريالات سعودية أو عملات أجنبية يعتبر مرتفعاً لحد ما، حيث يتراوح بين ٥٥,٤%- ٦٢,٥%.

وبالطبع يحتاج المعتمرون الذين يحملون معهم عملات أجنبية أن يقوموا بتحويلها إلى ريالات سعودية حتى يمكنهم إنفاقها في الداخل. ويبرز هنا سؤالان:

١- أي نوع من الوحدات المصرفية أكثر جذباً للمعتمرين لإتمام عملية الصرف ؟

٢- وفي أي الأماكن تتركز عمليات الصرف بدرجة أكبر ؟

ويوضح الجدول (١١) التوزيع النسبي للمعتمرين من حيث تعاملهم مع الوحدات المصرفية المختلفة.

جدول (١١)

التوزيع النسبي للمعتمرين من حيث تعاملهم مع

الوحدات المصرفية المختلفة

الوحدة المصرفية التي تم الصرف فيها	تكرار	نسبة %
معتمرون لم يقوموا بتحويل عملات في الداخل	٥٨١	%٤٩,٤
معتمرون قاموا بالصرف من بنوك	٩٧	%٨,٣
معتمرون قاموا بالصرف من مراكز صرافة	٤٥٨	%٣٩,٠
معتمرون قاموا بالصرف من كليهما	٤٠	%٣,٣
الإجمالي	١١٧٦	%١٠٠

ومـــن الواضـــح أن هناك نسبة ٤٩,٤% من المعتمرين لم يقوموا بتحويل عملات أجنـــبية إلى ريـــالات سعودية في الداخل، ولعل ذلك يرجع إما لأنهم من معتمري الداخل الذيـــن يحمـــلون ريـــالات سعودية، أو من معتمري الخارج الذين قاموا بتحويل العملات الأجنـــبية الـــتي لديهـــم إلى ريالات في بلادهم، أو أنهم استخدموا بطاقات مصرفية في الحصول على ريالات مباشرة.

كمـــا يتضح من الجدول أن نسبة من قامـــوا بالصرف من محلات صرافة بلغت ٣٩% وهي أكبر من نسبة من قاموا بالصرف من بنوك ٨,٣%. ولعل هذا يرجع إلى أن محـــلات الصرافة تقبل تحويل كل العملات الأجنبية سواء كانت دولية أم غير دولية، أما البـــنوك فهي تقتصر على تحويل العملات الدولية فقط مثل الدولار والإسترليني والفرنك الفرنســـي. ويوضح الجدول (١٢) التوزيع النسبي للمعتمرين الذين قاموا بتحويل عملات أجنبية حسب مكان الصرف.

جدول (١٢)

التوزيع النسبي للمعتمرين الذين قاموا بتحويل

عملات أجنبية حسب مكان الصرف

مكان الصرف	عدد	نسبة %
ميناء القدوم	٤٠	%٦,٧٠
مكة المكرمة	٣٧٦	%٦٣,٢٠
المدينة المنورة	٦٢	%١٠,٤٠
جميع الأماكن السابقة	١١٧	%١٩,٧٠
الإجمـــالي	٥٩٥	%١٠٠

ومـــن الواضـــح أن النســـبة الأكبر من المعتمرين الذين يقومون بتحويل عملات يقومون بتحويلها في مكة المكرمة، وتصل هذه النسبة ٨٢,٩% (٦٣,٢٠% + ١٩,٧٠%).

وهـــذا يعني أن المعتمر الذي يريد تحويل عملة يقوم بإجراء عملية التحويل بعد أن يستقر فـــي مسكنه بمكة المكرمة التي تعتبر الوجهة الأولى له. ومن الواضـــح أن الأغلبية تقوم بتحويل مقدار من العملة يكفيها طوال الرحلة، ذلك لأن الذين يقومون بالتحويل في المدينة المـــنورة نسبة أقل ٣٠,١% (١٠,٤٠% + ١٩,٧٠%). ولعل هذا يلفت النظر لضرورة توســـيع وتطويـــر المؤسســـات المصـــرفية في مكة المكرمة بصفة مستمرة لتتلاءم مع احتياجات المعتمرين وكذا الحجاج المتزايدة مع مرور الزمن.

(٤-٢) مدى ميل المعتمرين لاستخدام بطاقات مصرفية:

للتعرف على مدى ميل المعتمرين لاستخدام بطاقات مصرفية تم توجيه سؤال لهم فـــي الاســـتبانة الخاصة بهم مؤداه: هل تستخدم بطاقة مصرفية في تعاملاتك ؟ وجاءت الردود على النحو الموضح بالجدول (١٣).

جدول (١٣)

مدى استخدام المعتمرين لبطاقات مصرفية

الرد	عدد	نسبة %
نعم	٢٥٨	%٢١,٩٤
لا	٩١٨	%٧٨,٠٦
الإجمـــالي	١١٧٦	%١٠٠

ومـــن الواضـــح أن النســـبة التي تستخدم بطاقات مصرفية من بين المعتمرين لا تتجاوز ٢٢% وهو ما يشير إلى انخفاض الوعي المصرفي لحد ما لديهم.

وفي محاولة للتعرف على نوع البطاقات المصرفية التي يستخدمها المعتمرون تم توجيه سؤال إليهم مؤداه: ما نوع البطاقة المصرفية التي تستخدمها ؟

وجاءت الإجابات على النحو الموضح بالجدول (١٤).

جدول (١٤أ)

أنواع البطاقات المصرفية التي يستخدمها

المعتمرون

م	نوع البطاقة	عدد	نسبة %
١	**فيزا كارد**	١٦٢	%٦٢,٨
٢	ماستر كارد	٤١	%١٦,٠
٣	أمريكان اكسبريس	٨	%٣,١
٤	دينارز كلب	٧	%٢,٧
٥	أخـــرى	٤٠	%١٥,٤
	الإجمـــــالي	٢٥٨	%١٠٠

ومن الواضح أن النسبة الأكبر ممن يستخدمون البطاقات المصرفية يستعملون فيزا كارد، حيـــث تصـــل نســـبتهم ٦٢,٨%، يأتي بعدها ماستر كارد بنسبة أقل بكثير وهي ١٦%. ويعكس هذا الثقة الكبيرة للعملاء في فيزا كارد.

وللتعرف على مجالات استخدام البطاقات المصرفية من قبل المعتمرين تم توجيه ســـؤال للمعـــتمرين الذيـــن كانوا يحملونها مؤداه: فيم استخدمت البطاقة المصرفية التي تحملها؟ وجاءت الإجابات على النحو الموضح بالجدول (١٥).

جدول (١٥)

مجالات استخدام البطاقات المصرفية

من قبل المعتمرين الذين كانوا يحملونها

	الإجابة	تكرار	نسبة %
(١)	لم استخدمها	٣٢	%١٢,٤
(٢)	استخدمتها في سحب نقود من البنك	١٣٩	%٥٣,٩
(٣)	استخدمتها في شراء سلعة أو خدمة	٨٧	%٣٣,٧
	الإجمـــالي	٢٥٨	%١٠٠

ومـــن الواضـــح أن هـــناك نســـبة ١٢,٤% ممـــن يحملون بطاقات مصرفية لم يســـتخدموها إمـــا لعـــدم حاجـــتهم إليها واكتفائهم بما يحملونه من نقود سائلة، أو لتعذر استخدامها نظراً لوجود مشاكل حالت دون ذلك. ولكن النسبة الأكبر من المعتمرين الذين كانوا يحملون بطاقات مصرفية استخدموها، وقد وصلت هذا النسبة ٨٧,٦%.

ومن الواضح أن الاتجاه الأكبر لاستخدام البطاقات المصرفية كان في سحب نقود مـــن البنوك، حيث وصلت فئة من استخدموها في سحب نقود ٥٣,٩% تقريباً ممن كانوا يحمـــلونها. أما النسبة الباقية والتي تصل ٣٣,٧% استخدمت البطاقة المصرفية في شراء سلع أو خدمات.

(٤-٣) مدى ميل المعتمرين لاستخدام شيكات سياحية:

تمـــثل الشـــيكات الســـياحية إحـــدى وســـائل الدفع التي يمكن استخدامها من قبل المعـــتمرين. وفـــي محاولة للتعرف على ميل المعتمرين لاستخدام الشيكات السياحية تم توجيه سؤال لعينة المعتمرين: هل استخدمت شيكات سياحية ؟

وجاءت الإجابة على النحو الموضح بالجدول (١٦).

جدول (١٦)

ردود عينة المعتمرين على مدى استخدام الشيكات السياحية

الرد	عدد	نسبة %
نعم	٦٥	%٥,٥٣
لا	١٠٤٠	%٨٨,٤٤
غير محدد	٧٠	%٥,٩٥
الإجمـــالي	١١٧٦	%١٠٠

ومـــن الواضـــح أن الإقبال على استخدام الشيكات السياحية منخفض جداً من قبل المعـــتمرين حيث لم تتعد النسبة التي تستخدمها ٥,٥٣%، وهناك نسبة ٨٨,٤٤% أجابوا بأنهم لا يستخدمون شيكات سياحية. وهناك فئة غير محددة تصل نسبتها ٦% تقريباً، ربما لا تعرف ما هو المقصود بالشيكات السياحية.

وللـــتعرف على مدى قبول المؤسسات المالية للتعامل بالشيكات السياحية تم توجيه ســـؤال للمعـــتمرين الذيـــن أجابوا بنعم فيما يتعلق باستخدامهم لهذه الشيكات مؤداه: هل رفضت بعض البنوك صرف هذه الشيكات ؟

وجاءت الإجابات على النحو الواضح بالجدول (١٧)

جدول (١٧)

مدى قبول البنوك صرف الشيكات السياحية

الـــرد	عدد	نسبة %
(١) لم أتعامل بها مع البنك	٤	%٦,٢
(٢) نعم رفضت بعضها الصرف	٥	%٧,٧
(٣) لا لم ترفض الصرف	٥٦	%٨٦,١
الإجمـــالي	٦٥	%١٠٠

ومن الواضح أن نسبة رفض الشيكات السياحية من قبل البنوك ليست عالية، حيث أن ٨٦,١% ممن استعملوها لم يجدوا مشاكل رفض لها من البنوك ، وهناك ٧,٧% ممن استعملوها واجهوا رفض لصرفها ربما لمشاكل تتعلق بالشيكات نفسها وهي نسبة عموماً ليست كبيرة.

وتم توجيه سؤال آخر لنفس الغرض مؤداه: هل رفضت مراكز الصرافة صرف الشيكات السياحية ؟ وجاءت الردود على النحو الموضح بالجدول (١٨).

جدول (١٨)

مدى قبول مراكز الصرافة صرف الشيكات السياحية

الـــرد	عدد	نسبة %
(١) لم أتعامل بها مع مراكز الصرافة	٩	%١٣,٩
(٢) نعم رفضت بعض المراكز صرفها	١٥	%٢٣,١
(٣) لا لم ترفض الصرف	٤١	%٦٣,٠
الإجمـــالي	٦٥	%١٠٠

ومـــن الواضح أن النسبة المرفوضة من الشيكات السياحية من قبل مراكز الصرافة أكبر منها في حالة البنوك، حيث وصلت ٢٣% تقريباً، وهو ما يعني أن مراكز الصرافة أكثر تحفظاً في قبول الشيكات السياحية من البنوك.

المبحث الخامس

تقويم خدمات البنوك ومراكز الصرافة من وجهة نظر المعتمرين

يعبر مستوى رضا المعتمرين عن خدمات البنوك ومراكز الصرافة الذين تعاملوا معها عن تقييمهم لخدمات هذه البنوك. وفي سبيل قياس مستوى رضا المعتمرين عن هذه الخدمات تم توجيه ثلاثة أسئلة لعينة المعتمرين:

١- لماذا اخترت البنك أو مركز الصرافة الذي تعاملت معه ؟

٢- ما هي درجة رضاك عن البنك الذي تعاملت معه ؟

٣- ما هي درجة رضاك عن مركز الصرافة الذي تعاملت معه ؟

ونتولى فحص إجابات عينة المعتمرين على هذه الأسئلة فيما يلي:

(٥-١) أسباب اختيار المعتمرين للبنك أو مركز الصرافة التي تعامل معها:

لقد تم عرض خمسة أسباب للمعتمرين ليختار من بينها:

١- لأنه قريب من الحرم.

٢- لأنه يعطي سعر أفضل في التحويل.

٣- لأنه قريب من السكن.

٤- لأني سمعت عنه من قبل.

٥- غير محدد.

وأعطينا فرصة للمعتمر أن يختار أكثر من إجابة في نفس الوقت، ذلك لأنه من الممكن أن يكون قد اختار البنك أو مركز الصرافة لأكثر من سبب، كأن يكون قد اختاره لأنه قريب من الحرم ولأنه يعطي أفضل سعر في نفس الوقت. ولذلك فإن نسب الإجابات لن يكون مجموعها ١٠٠%، ومجموع التكرارات لن يكون ٥٩٥ (وهو الجزء من العينة الذي قام بتحويل عملات من البنوك ومحلات الصرافة). ويوضح الجدول (١٩) نسب الردود.

جدول (١٩)

نسب ردود العينة عن سبب اختيار البنك

أو مركز الصرافة الذي تعامل معه

الإجابة	عدد	نسبة من إجمالي من تعاملوا مع البنوك ومحلات الصرافة
(١) لأنه قريب من الحرم	٣٥٨	%٦٠,٢
(٢) لأنه يعطي سعر أفضل	٤٨	%٨,٠
(٣) لأنه قريب من السكن	١٦٢	%٢٧,٢
(٤) لأنني سمعت عنه من قبل	١٣	%٢,٢
(٥) غير محدد	٧٠	%١١,٨

ومن الواضح أن أهم سبب لاختيار البنك أو مركز الصرافة الذي يتعامل معه المعتمر هو قربه من الحرم الذي يعتبر وجهة تركز المعتمرين، حيث أفاد ٦٠% تقريباً أن سبب اختيارهم للبنك أو مركز الصرافة هو قربه من الحرم. ويأتي في المرتبة الثانية القرب من السكن، حيث أفاد ٢٧% تقريباً أن سبب اختيار البنك أو مركز الصرافة هو قربه من السكن.

وأفاد ١١,٨% أن اختيارهم لم يكن مرتباً وإنما أتى بالصدفة أو بسبب غير محدد لعدم معرفتهم بالمكان. أما السببين: لأنه يعطي سعر أفضل، ولأنني سمعت عنه من قبل فنسبتهما منخفضة لأنهما يقتضيان معرفة أكثر من بنك كي يقارنهم ببعضهم، أو معرفة البنك من قبل وهو ما لا يتوفر غالباً لدى نسبة كبيرة من المعتمرين.

(٥-٢) مدى رضا المعتمرين عن البنوك التي تعاملوا معها:

من أهم العوامل التي تؤثر في رضا المعتمرين عند تعاملهم مع بنك ما: درجة الزحام في البنك، ومدى تنظيم صفوف العملاء في البنك، ومراعاة النظام من قبل الموظفين، ومدى حسن معاملة الموظفين للعملاء.

وجدير بالذكر أن الذين يتعاملون مع البنك قد يكونون ممن يحولون عملات أجنبية أو يصـــرفون شيكات سياحية أو يستخدمون بطاقات مصرفية للسحب، وقد يستخدم الفرد الواحد أكثر من وسيلة دفع، ولذا فإن مجموع الإجابات في هذه الحالة لن تساوي مجموع مـــن قاموا بتحويل عملات من البنك، من قاموا باستخدام شيكات سياحية والذين استخدموا بطاقـــات مصـــرفية. ويوضـــح الجـــدول (٢٠) مـــدى رضا من تعاملوا مع البنوك من المعتمرين. رد على سؤال: ما مدى رضاك عن البنك الذي تعاملت معه ؟

جدول (٢٠)

مدى رضا المعتمرين الذين تعاملوا مع البنوك

درجة زحام البنك			درجة تنظيم البنك			مدى حسن معاملة الموظفين		
الإجابة	عدد	نسبة	الإجابة	عدد	نسبة	الإجابة	عدد	نسبة
مزدحم جداً	٢١	%١٣,٥	منظم في خدماته جداً	٦٢	%٣٩,٧	معاملة حسنة جداً	٦٤	%٤١,٠
مزدحم	٨٤	%٥٣,٨	مقبول في تنظيم خدماته	٨٣	%٥٣,٢	معاملة معقولة	٨٠	%٥١,٣
غير مزدحم	٥١	%٣٢,٧	غير منظم في خدماته	١١	%٧,١	معاملة سيئة	١٢	%٧,٧
	١٥٦	%١٠٠		١٥٦	%١٠٠		١٥٦	%١٠٠

ومـــن الواضـــح أن نسبة ٦٧,٣% من المعتمرين الذين تعاملوا مع بنوك أجابوا بأنها إما مزدحمة جداً أو مزدحمة، وهو ما يعبر عن وجود مشكلة الزحام في البنوك خاصة أثناء المواسم.

ومن ناحية أخرى أجابت نسبة ٣٩,٧% أن البنوك منظمة جداً في تقديم خدماتها للجمهور، ٥٣,٢% أجابت أنها كانت معقولة في تنظيم خدماتها. وهذا يعني أن البنوك كانت منظمة في تقديم خدماتها للعملاء من المعتمرين خاصة من حيث تنظيم العملاء في صفوف وفقاً لأولوية القدوم.

كما أجاب ٤١% من العملاء أن معاملة الموظفين كانت حسنة جداً، وأجاب ٥١,٣% بأن معاملتهم كانت معقولة، وهو ما يوضح أن علاقة الموظفين مع العملاء كانت طيبة بوجه عام.

(٥-٣) مدى رضا المعتمرين عن مراكز الصرافة التي تعاملوا معها:

لقد تم استخدام نفس المعايير السابقة التي استخدمت في اختبار مدى رضا المعتمرين عن التعامل مع البنوك في قياس درجة رضاهم عن مراكز الصرافة التي تعاملوا معها. ويوضح الجدول (٢١) ردود عينة المعتمرين على سؤال: ما هي درجة رضاك عن مراكز الصرافة التي تعاملت معها ؟.

جدول (٢١)

درجة رضا المعتمرين عن محلات الصرافة التي تعاملوا معها

درجة زحام مركز الصرافة			درجة تنظيم مركز الصرافة			مدى حسن معاملة الموظفين		
الإجابة	عدد	نسبة	الإجابة	عدد	نسبة	الإجابة	عدد	نسبة
مزدحم جداً	١٤٠	%٢٦,٣	منظم في خدماته جداً	١٢٣	%٢٣,١	معاملته حسنة جداً	١٤٨	%٢٧,٨
مزدحم	٢١٧	%٤٠,٨	مقبول في تنظيم خدماته	٢٦٢	%٤٩,٢	معاملة معقولة	٣٠٧	%٥٧,٧
غير مزدحم	١٧٥	%٣٢,٩	غير منتظم في خدماته	١٤٧	%٢٧,٧	معاملة سيئة	٠٧٧	%١٤,٥
	٥٣٢	%١٠٠		٥٣٢	%١٠٠		٥٣٢	%١٠٠

ومن الواضح أن درجة الزحام في مراكز الصرافة كانت أكبر منها في البنوك حيث أجاب ٢٦,٣% بأن مراكز الصرافة كانت مزدحمة جداً في حين أن النسبة المقابلة في البنوك هي ١٣,٥%. ولعل هذا يرجع إلى أن مراكز الصرافة تقوم بتحويل جميع العملات سواء الدولية أو غير الدولية، أما البنوك فتقتصر على تحويل العملات الدولية فقط.

كما أن درجة تنظيم مراكز الصرافة أقل من درجة التنظيم في البنوك، حيث أجاب ٢٣,١% أن خدمات هذه المراكز كانت منظمة جداً، هذا في حين وصلت هذه النسبة في البنوك ٣٩,٧% . بالإضافة إلى أن نسبة الذين أجابوا بأن الخدمات غير منظمة بلغت ٢٧,٧% في حالة مراكز الصرافة، هذا في حين كانت ٧,١% في البنوك.

يضـــاف إلى مـــا سبق أن درجة حسن المعاملة في مراكز الصرافة أقل منها في البنوك، حيث إنه في الوقت الذي أجاب فيه ٢٧,٨% أن المعاملة كانت حسنة جداً بالنسبة لمراكز الصرافة، أجاب ٤١% في البنوك بأن المعاملة كانت حسنة جداً. يضاف إلى ذلك أن نســبة من قالوا أن المعاملة كانت سيئة في محلات الصرافة بلغت ١٤,٥%، هذا في حين كانت ٧,٧% في البنوك.

نخلص مما سبق إلى أن مراكز الصرافة تحتاج إلى تطوير أكثر حتى ترقى لدرجة قريبة من البنوك.

المبحث السادس

المشاكل التي تواجه المعتمرين في استخدامهم لوسائل الدفع

توجـد هناك مشاكل عديدة تواجه المعتمرين عند استخدامهم لوسائل الدفع، ومن بيـن هـذه المشـاكل سرقة النقود أو البطاقات المصرفية ورفض بعض الجهات التعامل بالـبطاقات المصرفية. أو الشيكات السياحية ونحاول في هذا المبحث التعرف على مدى وجود بعض المشاكل التي تعترض المعتمرين في هذا الصدد.

(٦-١) مشكلة سرقة النقود من المعتمرين:

للتعرف على مدى انتشار مشكلة سرقة النقود من المعتمرين تم توجيه سؤال لهم: هل سرقت منك نقود ؟ وجاءت الإجابة على النحو الموضح بالجدول (٢٢).

جدول (٢٢)

مدى انتشار مشكلة سرقة نقود المعتمرين

الرد	عدد	نسبة %
نعم	٤٩	%٤,٢
لا	١٠٩٩	%٩٣,٥
غير محدد	٢٨	%٢,٣
الإجمـــالي	١١٧٦	%١٠٠

من الواضح بالجدول أن هناك نسبة ٤,٢% من عينة المعتمرين عبروا عن أنهم تعرضوا لسـرقة نقودهم، وهذه وإن كانت نسبة ليست كبيرة، إلا أنها خطيرة لكونها تقع في مكان مقدس وفي شهر حرام هو رمضان المعظم. ولاشك أن هذا يشير إلى وجود مشكلة سرقة النقود من المعتمرين ولكنها محصورة في نطاق محدود.

وللتعرف على مكان سرقة النقود في حالة حدوثها تم توجيه سؤال إلى من سرقت نقودهم: أين سرقت نقودك ؟ وجاءت الإجابات على النحو الموضح في الجدول (٢٣).

جدول (٢٣)

مكان سرقة النقود من المعتمرين

	الـــرد	عدد	نسبة %
١	داخل الحرم المكي	١٩	%٣٨,٨
٢	خارج الحرم المكي	٧	%١٤,٣
٣	داخل المسجد النبوي	٣	%٦,١
٤	خارج المسجد النبوي	–	–
٥	في مكة المكرمة غير الحرم	٣	%٦,١
٦	في المدينة المنورة غير الحرم	١	%٢,٠
٧	في المواصلات ومواقف السيارات	٣	%٦,١
٨	لا أعرف المكان	١٣	%٢٦,٦
	الإجمـــالي	٤٩	%١٠٠

مـــن الواضـــح أن النسبة الأكبر من السرقات تقع داخل الحرم المكي حيث عبر ٣٨,٨% ممـــن سرقوا أن سرقتهم تمت داخل الحرم المكي. كما أن النسبة الأكبر ممن سرقوا تمت سرقتهم داخل مكة المكرمة سواء كانوا في الحرم أو خارجة، أو في مواقع أخرى، أو في المواصلات ومواقفها، حيث وصلت هذه النسبة ٦٥,٣% فقط.

أما النسبة الأقل من السرقات فقد تمت في المدينة المنورة حيث بلغت نسبتها ٨,١% تقريباً.

ولمعـــرفة مدى إدراك المعتمر بضرورة إبلاغ الجهات المسئولة، أو مدى ثقته في النتيجة التي سوف يحصل عليها عند الإبلاغ، أو مدى معرفته بالمكان الذي يوجد فيه الإبلاغ، تم توجيـــه ســـؤال للمعتمر: هل بلغت أي جهة مسئولة عن سرقة نقودك ؟ فجاءت الإجابات على النحو الموضح بالجدول (٢٤).

جدول (٢٤)

ردود عينة المعتمرين بشأن الإبلاغ عن السرقة

الرد	عدد	نسبة %
نعم	٢٢	%٤٤,٩
لا	١٧	%٣٤,٧
غير محدد	١٠	%٢٠,٤
الإجمـــالي	٤٩	%١٠٠

ومـــن الواضـــح أن نسبة الأفراد الذين لم يبلغوا وصلت ٣٤,٧%، أما من بلغوا فتصل نسبتهم ٤٥% تقريباً. ويشير هذا إلى أن هنا حاجة لتصميم آلية أفضل حتى يمكن مساعدة الأفراد على الإبلاغ عن حالات السرقة حتى يمكن التعرف على حجمها والعمل على حلها.

(٦-٢) مشكلة ضياع البطاقة المصرفية:

بالـــرغم من أن الأفراد يحملون بطاقات مصرفية للتغلب على مشكلة سرقة النقود الورقية، إلا أنهم يفقدون البطاقة المصرفية نفسها، مما يسبب لهم مشكلة.

وللـــتعرف عـــلى مـــدى انتشـــار هـــذه المشكلة، تم توجيه سؤال للذين يستعملون البطاقات المصرفية: هل فقدت بطاقتك المصرفية ؟ وجاءت الردود على النحو الموضح بالجدول (٢٥)

جدول (٢٥)

ردود عينة المعتمرين ممن يستخدمون البطاقات المصرفية

بشأن ضياعها

الرد	تكرار	نسبة %
نعم	٥	%١,٩٤
لا	١٨٧	%٧٢,٤٨
غير محدد	٦٦	%٢٥,٥٨
الإجمـــالي	٢٥٨	%١٠٠

ومـــن الواضـــح أن نســـبة ضئيلة جداً لا تتعدى ٢% ممن تعاملوا بالبطاقات المصرفية فقدوهـــا، وهـــذا يشير إلى أن استخدام البطاقات المصرفية أكثر أماناً من استخدام النقود السائلة ولذا يجب التوعية باستخدامها.

(٦-٣) صعوبات استخدام البطاقات المصرفية:

هـــناك صـــعوبات قـــد تواجه من يستخدم البطاقات المصرفية مثل رفض بعض المحلات استخدامها، وعدم تعرف جهاز الصرف عليها، وغيرها.

وللتعرف على مدى وجود مشاكل من هذا النوع تم توجيه سؤال لعينة المعتمرين الذيـــن كانوا يحملونها: ما هي الصعوبات التي واجهتها عند استخدام البطاقة المصرفية ؟ وجاءت الإجابات على النحو الموضح بالجدول (٢٦)

جدول (٢٦)

الصعوبات التي تواجه مستخدمي البطاقات المصرفية

الرد	عدد	نسبة %
لم أواجه مصاعب	١٥٩	%٦١,٦
رفضت بعض المحلات استخدامها	٨٧	%٣٣,٧
لم يتعرف عليها جهاز الصرف	٥	%١,٩
أخرى	٧	%٢,٨٧
الإجمـــالي	٢٥٨	%١٠٠

ومـــن الواضـــح أن المشكلة الأساسية التي تواجه الذين يستخدمون بطاقات مصرفية هي رفـــض المحـــلات الـــتعامل بهـــا كوســـيلة للدفع، وهذا يرجع لعدم الثقة أو لعدم الوعي المصرفي.

المبحث السابع

مدى ملائمة بعض الحلول لمشاكل المعتمرين

عند استخدامهم لوسائل الدفع

مـــن الحـــلول المقترحة لمشكلة سرقة النقود وضياع الوثائق والمستندات الخاصة بالمعـــتمر إنشاء دار للأمانات يضع فيها المعتمر متعلقاته عند القدوم ويحصل عليها عند حاجـــته إليهـــا، أو قيامه بإيداع مبلغ في حساب خاص بأحد البنوك بوطنه مقابل إعطاءه بطاقـــة يســـتخدمها مع بعض المتعاملين الذين أودع النقود لصالحهم في الحساب الخاص كالفنادق والمطاعم وغيرها.

وللتعرف على مدى قبول المعتمرين لهذه الحلول تم توجيه أسئلة إليهم بشأنها على النحو التالي:

(٧-١) مدى قبول فكرة إنشاء صناديق للأمانات:

تم توجيه سؤالين للمعتمرين في هذا الصدد:

١- إذا تـــم إقامـــة صناديق للأمانات لحفظ متعلقاتك حتى تنتهي من العمرة فهل تقبل استخدامها بأجر رمزي ؟

٢- إذا تـــم إقامة صناديق للأمانات لحفظ متعلقاتك حتى تنتهي من العمرة فهل تقبل استخدامها مجاناً ؟

وجاءت الإجابات على النحو الموضح بالجدول (٢٧)

جدول (٢٧)

مدى قبول المعتمرين لفكرة إنشاء صناديق للأمانات

هل تودع متعلقاتك بها إذا كانت بالمجان؟			هل تودع متعلقاتك بها بأجر رمزي؟		
الرد	عدد	نسبة %	الرد	عدد	نسبة %
نعم	٩٨٢	%٨٣,٥	نعم	٨٥٨	%٧٣
لا	١٨٨	%١٦,٠	لا	٢٨٠	%٢٣,٨
غير محدد	٦	%٠,٥	غير محدد	٣٨	%٣,٢
الإجمـــالي	١١٧٦	%١٠٠	**الإجمـــالي**	١١٧٦	%١٠٠

ومـــن الواضـــح بالجدول أن هناك نسبة أكبر من ٧٣% يقبل بفكرة إنشاء أماكن للأمانات،غيـــر أن نســـبة من يقبلون استخدامها في حالة الأجر الرمزي (٧٣%) أقل من نسبة من يقبلون استخدامها في حالة المجان (٨٣,٥%)، وهذا يعزز ضرورة عمل دراسة جدوى لهذه الفكرة نظراً لقبولها من ناحية نسبة كبيرة من المعتمرين.

(٧-٢) مدى قبول فكرة استخدام بطاقة بدلاً من النقود:

تـــم توجيه سؤال لاختبار مدى قبول المعتمرين لهذه الفكرة مؤداه: هل ترغب أن تكـــون هناك بطاقة تحل محل النقود ولا يمكن لغيرك استخدامها ؟ فجاءت الإجابات على النحو الموضح بالجدول (٢٨).

جدول (٢٨)

مدى قبول فكرة بطاقة تحل محل النقود

الرد	تكرار	نسبة %
نعم	٩٨٦	%٨٣,٩
لا	١٨٦	%١٦,١
الإجمـــالي	٢٥٨	%١٠٠

ومن الواضح أن نسبة كبيرة من المعتمرين تصل ٨٣,٩% يرغبون في تبني الفكرة، وهو ما يوحي بضرورة عمل دراسة جدوى لها.

وقد اقترحت دراسة أخرى في المعهد إنشاء صناديق أمانات لمرتادي المسجد الحرام، ولا زال هذا الاقتراح قيد الدراسة.

المبحث الثامن

النتائج والتوصيات

يمكن أن نلخص أهم نتائج الدراسة وتوصياتها فيما يلي :

(٨-١) نتائج الدراسة :

تتمحور نتائج الدراسة حول عدد من النقاط الأساسية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

(٨-١-١) التعريف بوسائل الدفع المستخدمة من قبل المعتمرين :

(١) يستخدم المعتمرون غالبا في تعاملاتهم ثلاثة أنواع من وسائل الدفع: النقود السائلة ، والبطاقات المصرفية، والشيكات السياحية .

(٢) يحمل قطاع كبير من المعتمرين نقوداً سائلة إما في صورة ريالات سعودية أو عملات أجنبية دولية مثل الدولار والاسترليني ، أو عملات محلية لدولهم مثل الروبية الهندية .

(٣) تنقسم البطاقات المصرفية التي يستخدمها المعتمرون إلى قسمين رئيسيين: هما بطاقات السحب المباشر وبطاقات الإقراض .

(٤) وفيما يتعلق ببطاقات السحب المباشر فيحصل عليها العميل من المصرف بعد أن يقوم بفتح حساب جاري لديه، يودع فيه مبلغاً نقدياً، يخول له السحب في حدوده بواسطة هذه البطاقة من ماكينات وأجهزة الصرف الآلي الخاصة بالمصرف المصدر أو المصارف الأخرى المشتركة في عضوية البطاقة .

(٥) يوجد نوعان لبطاقة الإقراض : الأولى هي " الائتمان" الخالي من الزيادة الربوية ، ولا يتطلب الأمر من العميل الراغب في الحصول عليها أن يفتح حساباً جارياً لدى المصرف وإنما يدفع- في الغالب- رسوماً سنوية فقط. والثانية هي بطاقة الإقراض بزيادة ربوية والتسديد على أقساط ، ولا يتطلب الأمر أيضا فتح حساب جاري لدى المصرف المصدر، وإنما تتضمن شروطها الاتفاق مع حاملها ابتداءً على أن يتم منحه بواسطتها قرضاً في حدود مبالغ نقدية معينة لا يمكن أن يتجاوزها .

(٦) يعرف الشيك السياحي بأنه صك يتضمن أمراً بالدفع يصدره المصرف لشخص معين بمبلغ نقدي وبفئات محددة بعد أن يدفع قيمته، ليتمكن بواسطته من

الحصـــول عـــلى مـــا يلزمه من نقـــود في السفر دون الحاجة إلى حملها معه وتعرضه لمخاطر السرقة والضياع .

(٨-١-٢) التكييف الفقهي لوسائل الدفع التي يستخدمها المعتمرون :

(١) تعتـــبر عمـــلية مبادلة عملة من النقود الورقية لدولة ما بعملة من النقود الورقية لدولـــة أخرى كصرف الريال السعودي بالجنية المصري جائزة شرعاً لأنهما عملـــتان مـــن جنسين مختلفين، ويجوز التفاضل بينهما كأن يتم صرف الجنية المصري بـــ ٠,٩٥ من الريال السعودي. ولكن يشترط في هذه العملية الحلول و التقابض حتى لا يحصل ربا النسيئة .

(٢) إذا تمت عملية السحب النقدي بواسطة بطاقة السحب المباشر من الرصيد بعملة أجنـــبية فإن هذه العملية تنطوي حينئذ على صرف وحوالة، ولا بأس في ذلك. إلا أنـــه كما عرفنا بأن الجهة المصدرة للبطاقة هي التي تحدد في الغالب سعر صـــرف وتحويل العملات الأجنبية التي يتم سحبها بالبطاقة، وهذا غير جائز، لأنه ينبغي أن يتحدد على حسب سعر الصرف السائد في السوق .

(٣) إذا كـــانت البطاقة المصرفية المستخدمة في عملية السحب النقدي بعملة أجنبية هـــي بطاقـــة الإقـــراض "الائتمان" الخالي من الزيادة الربوية ابتداء أو بطاقة الإقـــراض "الائتمان" بزيادة ربوية والتسديد على أقساط فإنهما يحتويان على قـــرض يمنحه المصرف المصدر لمن يحمل واحدة من هاتين البطاقتين، وبذلك فـــإن المـــبالغ النقدية المقطوعة التي تفرض على كل عملية سحب نقدي بعملة أجنـــبية من قبل المصرف على حامل البطاقة تعتبر زيادة مشروطة تضم إلى الـــزيادات الأخرى المفروضة على القرض الأساس، وهي زيادات ربوية تمثل حقيقة ربا النسيئة .

(٤) تحصـــل المصـــارف على رسوم من العملاء مقابل إصدار أو تجديد البطاقات المصـــرفية ، وتحصـــل هذه الرسوم غالبا في مقابل الخدمات المصرفية التي تقدمها الجهات المصدرة لحاملي البطاقات، والمقصود منها هو تغطية النفقات الإداريـــة والمكتبية التي تتكبدها الجهة المصدرة. والظاهر هو جواز أخذ هذه الرسوم أو الأجور إلا أنه ينبغي أن تكون في حدود النفقات الفعلية .

(٥) تأخذ المصارف المصدرة للبطاقات من التجار ومقدمي الخدمات المنضمين إلى منظومة قبول التعامل بالبطاقات المصرفية عمولة تتراوح بحسب الاتفاق ما بين

٢% و ٥% مـــن قيمـــة مبيعاتهم بواسطة هذه البطاقات حيث تقوم بحسم هذه النسبة عند السداد ولا بأس في ذلك فهي ليست من قبيل (ضع وتعجل) .

(٦) نظـــرا لأن التعامل ببطاقة السحب المباشر ينحصر في ثلاثة أطراف الطرف الأول: المصـــرف والطـــرف الثاني: العميل والطرف الثالث: التاجر أو مقدم الخدمـــة فإنه يمكن تكييف المعاملة على أنها توكيل من الطرف الثاني للطرف الأول ليقـــوم بسداد ديونه من حسابه الجاري المودع لديه للطرف الثالث وهو توكيل جائز شرعاً سواء أكان بأجر أو بدون أجر.

(٧) بالنســـبة لبطاقة الائتمان الخالية من الزيادة الربوية ابتداءً إذا التزم العميل بسداد قيمـــة السلعة أو الخدمة أو السحب النقدي الذي تم بواسطة البطاقة خلال الفترة الزمنية المشترطة في العقد فلا بأس في ذلك ويصبح حكم التعامل بهذه البطاقة جائـــزاً. أمـــا إذا لم يلتزم حامل البطاقة بالسداد في الفترة الزمنية المتفق عليها وبالـــتالي تفرض عليه نسبة ربوية زيادة على القرض الذي بذمته ومن ثم فإن التعامل بهذه البطاقة يدخل في طائلة إثم الوقوع في الربا ويحرم التعامل بها.

(٨) وفيما يتعلق ببطاقة الإقراض بزيادة ربوية والتسديد على أقساط فإن حكم التعامل بها يحـــرم شرعاً لأنها تنطوي على قرض مفروض عليه زيادة في مقابل التأجيل والسداد على أقساط ، وهي تمثل حقيقة ربا النسيئة .

(٩) تعتـــبر عمـــلية إصـــدار المصارف للشيكـــات السياحيـــة جائزة شـــرعاً، وما تتقاضاه من عمولة أو أجر نظير ذلك جـــائز أيضاً .

(٨-١-٣) تحليل سلوك المعتمرين تجاه استخدام وسائل الدفع المختلفة :

(١) تميل نسبة كبيرة من المعتمرين نحو حمل نقود سائلة معهم تتراوح نسبتهم بين ٥٥,٤% - ٦٢,٥% .

(٢) يوجدهـــناك نســـبة كبيرة من المعتمرين تصل ٦٢,٥% يحملون معهم ريالات سعودية ربما لتفادي المشاكل التي قد ترافق عملية تحويل العملات الأجنبية إلى ريال سعودي داخل المملكة، خاصة إذا كانت عملات غير دولية، أو لكونهم من معتمري الداخل .

(٣) كما أن هناك نسبة ٥٥,٤% ممن يحملون معهم عملة أجنبية واحدة في صورة سائلة ، وتعتبر هذه النسبة هي التي تتعرض لمخاطر تحويل العملة .

(٤) أوضحت العينة أن نسبة من قامـــوا بالصرف من محلات صرافة بلغت ٣٩% وهي أكبر من نسبة من قاموا بالصرف من بنوك ٨,٣%. ولعل هذا يرجع إلى أن محلات الصرافة تقبل تحويل كل العملات الأجنبية سواء كانت دولية أم غير دوليـــة، أما البنوك فهي تقتصر على تحويل العملات الدولية فقط مثل الدولار والإسترليني .

(٥) النسبة الأكبر من المعتمرين الذين يقومون بتحويل عملات يقومون بتحويلها في مكة المكرمة، وتصل هذه النسبة ٨٢,٩% .

(٦) لا تتجاوز النسبة التي تستخدم بطاقات مصرفية من بين المعتمرين ٢٢% وهو ما يشير إلى انخفاض الوعي المصرفي عند كثير منهم .

(٧) النســـبة الأكبر ممن يستخدمون البطاقات المصرفية يستعملون فيزا كارد، حيث تصل نسبتهم ٦٢,٨%، يأتي بعدها ماستر كارد بنسبة أقل بكثير وهي ١٦%. ويعكس هذا الثقة الكبيرة للعملاء في فيزا كارد.

(٨) الاتجـــاه الأكـــبر فـــي استخدام البطاقات المصرفية يتركز في سحب نقود من البـــنوك، حيث وصلت فئة من استخدموها في سحب نقود ٥٣,٩% تقريباً ممن كـــانوا يحمـــلونها. أمـــا النسبة الباقية والتي تصل ٣٣,٧% استخدمت البطاقة المصرفية في شراء سلع أو خدمات.

(٩) يعتـــبر الإقبال على استخدام الشيكات السياحية منخفض جداً من قبل المعتمرين حيث لم تتعد النسبة التي تستخدمها ٥,٥٣% .

(١٠) النسبة المرفوضة من الشيكات السياحية من قبل مراكز الصرافة (٢٣% تقريـــبا) أكـــبر مـــنها في حالة البنوك (٧,٧ %) ، وهو ما يعني أن مراكز الصرافة أكثر تحفظاً في قبول الشيكات السياحية من البنوك.

(٨-١-٤) تقويم خدمات المصارف ومراكز الصرافة من وجهة نظر المعتمرين :

(١) أهم سبب لاختيار البنك أو مركز الصرافة الذي يتعامل معه المعتمر هو قربه من الحرم الذي يعتبر وجهة تركز المعتمرين، حيث أفاد ٦٠% تقريباً أن سبب اخـــتيارهم للبـــنك أو مركـــز الصرافة هو قربه من الحرم. ويأتي في المرتبة الـــثانية القـــرب من السكن، حيث أفاد ٢٧% تقريباً أن سبب اختيار البنك أو مركز الصرافة هو قربه من السكن.

(٢) أجـــابت نسبة ٦٧,٣% من المعتمرين الذين تعاملوا مع بنوك بأنها إما مزدحمة جداً أو مزدحمة، وهو ما يعبر عن وجود مشكلة الزحام في البنوك خاصة أثناء المواسم.

(٣) مـــن الواضح أن درجة الزحام في مراكز الصرافة أكبر منها في البنوك حيث أجـــاب ٢٦,٣% بـــأن مراكز الصرافة كانت مزدحمة جداً في حين أن النسبة المقابلة في البنوك هي ١٣,٥%. ولعل هذا يرجع إلى أن مراكز الصرافة تقوم بـــتحويل جميع العملات سواء الدولية أو غير الدولية، أما البنـــوك فتقتصـــر على تحـــويل العملات الدولية فقط.

(٤) درجـــة تنظيم مراكز الصرافة أقل من درجة التنظيم في البنوك، حيث أجاب ٢٣,١% أن خدمات هذه المراكز كانت منظمة جداً، هذا في حين وصلت هذه النســـبة فـــي البـــنوك ٣٩,٧% . بالإضـــافة إلى أن نسبة الذين أجـــابوا بأن الخدمـــات غير منظمة بلغت ٢٧,٧% في حالة مراكز الصرافة، هذا في حين كانت ٧,١% في البنوك.

(٥) يضاف إلى ما سبق أن درجة حسن المعاملة في مراكز الصرافة أقل منها في البنوك، حيث في الوقت الذي أجاب فيه ٢٧,٨% أن المعاملة كانت حسنة جداً بالنســـبة لمراكـــز الصرافة، أجاب ٤١% في البنوك بأن المعاملة كانت حسنة جـــداً. يضاف إلى ذلك أن نسبة من قالوا بأن المعاملة كانت سيئة في محلات الصرافة بلغت ١٤,٥%، هذا في حين كانت ٧,٧% في البنوك .

(٨-١-٥) المشاكل التي تواجه المعتمرين عند تعاملهم بوسائل الدفع :

(١) عـــبرت نسبة ٤,٢% من عينة المعتمرين بأنهم تعرضوا لسرقة نقودهم، وهذه وإن كـــانت نسبة ليست كبيرة، إلا أنها خطيرة لكونها تقع في البلد الحرام وفي شهر الصوم شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن.

(٢) تقـــع النسبة الأكبر من السرقات داخل الحرم المكي ، حيث عبر ٣٨,٨% ممن ســـرقوا أن سرقتهم تمت داخل الحرم المكي. كما أن النسبة الأكبر ممن سرقوا تمت سرقتهم داخل مكة المكرمة سواء كانوا في الحرم أو خارجة، أو في مواقع أخرى، أو في المواصلات ومواقفها، حيث وصلت هذه النسبة ٦٥,٣% فقط.

(٣) يلاحظ أن نسبة ضئيلة جداً لا تتعدى ٢% ممن تعاملوا بالبطاقات المصرفية فقدوها، وهذا يشير إلى أن استخدام البطاقات المصرفية أكثر أماناً من استخدام النقود السائلة ولذا يجب التوعية باستخدامها.

(٤) من الواضح أن المشكلة الأساسية التي تواجه من يستخدمون بطاقات مصرفية هي رفض المحلات التعامل بها كوسيلة للدفع، حيث عبر ٣٣,٧ % ممن يستخدمونها بأن المحلات رفضت التعامل بها ، وهذا يرجع لعدم الثقة أو لعدم الوعي المصرفي.

(٨-٢) توصيات الدراسة :

(١) يتعين عمل حملات إعلامية مكثفة في وسائل الإعلام المختلفة بالدول الإسلامية لتوعية المعتمرين والحجاج باستخدام البطاقات المصرفية التي تتفق مع الشريعة الإسلامية أو الشيكات السياحية بدرجة أكبر ، نظرا لدرجة الأمان الأكبر التي تتمتع بها بالمقارنة مع النقود السائلة.

(٢) يتعين على البنوك ومراكز الصرافة في المدن الثلاث التي يزورها المعتمرون وهي مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة الزيادة في تحسين إمكانياتهم البشرية والتكنولوجية بما يمكنهم من تقديم خدمة أفضل للمعتمرين عند استخدامهم للبطاقات المصرفية أو الشيكات السياحية .

(٣) يتعين عمل دورات تدريبية مستمرة للعاملين في البنوك ومراكز الصرافة لتوعيتهم وتدريبهم على استخدام طرق أفضل للتعامل مع المعتمرين .

(٤) يلزم زيادة عدد منافذ التعامل مع الجمهور في البنوك ومراكز الصرافة بالمواسم مثل عمرة رمضان للتخفيف من حدة الزحام التي يشتكي منها المعتمرون .

(٥) ينبغي إنشاء مراكز أكثر وأوسع لحفظ الأشياء الضائعة أو المسروقة من المعتمرين ويتم العثور عليها مع تكثيف الإرشاد عنها في مناطق عدة حتى يسهل الوصول إليها من قبل الذين فقدوا أشياءهم.

(٦) ينبغي توعية أصحاب المحلات باقتناء أجهزة تسهل من استخدام البطاقات المصرفية في شراء السلع والخدمات ومنحهم بعض الامتيازات التي تشجعهم على ذلك مثل تخفيض الرسوم التي يدفعونها.

(٧) ينبغي أن تخطط البنوك ومراكز الصرافة الكبرى لفتح فروع إضافية في المستقبل خاصة في مكة المكرمة لتواكب الزيادة المتوقعة في المعتمرين والحجاج .

(٨) يـــتعين تدعيـــم فكرة إنشاء صندوق للأمانات يحفظ المعتمرون والحجاج فيه أشياءهم بمقابل رمزي مع الترويج له في مختلف وسائل الإعلام بالدول الإسلامية خاصة قبل قدوم المعتمر أو الحاج .

(٩) يـــتعين التفكير في إصدار بطاقة للمعتمر مقابل مبلغ معين يودعه في أحد البنوك ببلده لحساب مجموعة من مقدمي الخدمات في مكة المكرمة أو المدينة المنورة تمكنه من الحصـــول عـــلى الخدمـــات بموجبها دون دفع نقود ، على أن تكون قابلة للاستخدام بموجب رقم سري لا يعرفه إلا صاحبها .

المراجع

(١) أحمد حسن الحسني، تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية مع العناية بالنقود الكتابية ، جدة ، دار المدني، سنة ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

(٢) أميرة صدقي، الشيكات السياحية طبيعتها ونظامها القانوني، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨١م.

(٣) الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرات الإحصائية الشهرية، أغسطس ٢٠٠١م .

(٤) راشد بن أحمد العليوي، المعاملات الاقتصادية في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى (رسالة دكتوراه)، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

(٥) سترين ثواب الجعيد، أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي، الطائف، مكتبة الصديق، ط: الأولي، سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

(٦) عبد الله السعيدي، الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ج ١.

(٧) عبد الوهاب أبو سليمان، البطاقات البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد، دمشق، دار القلم، جدة، مجمع الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(٨) عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديبع الشيباني، تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، بيروت- لبنان، دار المعرفة، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م، ج٤ .

(٩) علاء الدين الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت دار الكتاب العربي، ط: الثانية، سنة ١٣٢٨هـ- ١٩١٠م، ج ٥.

(١٠) علي الصعيدي العدوي، حاشية العدوي، على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد، بيروت، لبنان، دار الفكر، بدون، ج٢ .

(١١) علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨١م.

(١٢) محمد الحسن صالح الأمين، الخدمات المصرفية غير الاستثمارية وحكمها في الشريعة الإسلامية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى (رسالة دكتوراه)، ١٩٨٧م .

(١٣) محمد الشربيني الخطيب ، مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المناهج ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، بدون سنة نشر ، ج٢.

(١٤) محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منتقى الأخبار، بيروت- لبنان دال الجيل، سنة ١٩٧٣م، ج٥ .

(١٥) محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية المحاسبية لبطاقات الائتمان، مصر، إيترك، ١٩٩٧م .

(١٦) محمد علي رضا آل جاسم ، القواعد الأساسية في الاقتصاد الدولي، بغداد، مطبعة التعاون، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م .

(١٧) مسلم بن الحجاج القشيري النسابوري، صحيح مسلم، القاهرة، دار الحديث، ط: الأولى، سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩١م ، ج٢ .

(١٨) منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، بيروت، دار الفكر، سنة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ج٣ .

(19) Salvatore, D. International Economics, London: Prentice Hall International Editions, (5 th edition), 1995.